



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير
تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

مساهمة المؤشرات الداخلية لخلق القيمة في تقييم الأداء المالي
دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز "مديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة" للفترة (2018-2021)

تحت إشراف الأستاذة:

د/ رجال فيروز

من إعداد الطالبين:

- أيمن كموقات

- هارون الرشيد يسعد

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وأما بعد...

فإننا نشكر الله الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم الأستاذة المشرفة على المذكرة الأستاذة الدكتورة "رجال فيروز" لما قدمته من توجيه وإرشاد جزاها الله عنا كل خير.

إلى كل الأساتذة الذين تدرجنا عندهم طيلة المشوار الدراسي بداية من الصفوف الابتدائية إلى الجامعة لهم كل الاحترام والتقدير.

إلى موظفي قسم المحاسبة والمالية بمؤسسة سونلغاز "وكالة قلمة" على المعلومات المقدمة في إنجاز بحثنا.

كما نشكر القائمين على جامعة 8 ماي 1945 قلمة وعلى رأسهم مدير الجامعة الدكتور "صالح العقون"، وعميد الكلية، وجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة علي الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي أما بعد
الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد
والنجاح.

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى "أبي" و "أمي" حفضهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما
وإلى كل أفراد أسرتي التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات
وإلى روح "جدي" رحمه الله

إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي أثناء دراستي الجامعية

وجميع دفعة 2023 تخصص مالية المؤسسة

أيمن

إهداء

الحمد لله تعالى الذي وفقنا على إتمام هذا العمل وأسأله مزيد من النجاح والتوفيق

يشرفني أن أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى الوالدين الكريمين حفوضهما الله ورعاهما ورزقنا رضاهم

إلى كل العائلة الكريمة "إخوتي" سندي في الحياة

وإلى من جمعني بهم مقاعد الدراسة أتمنى لكم التوفيق والسداد

ولكل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد وساعدني في إنجاز هذه المذكرة

هارون الرشيد

الصفحة	البيان
	شكر وتقدير
	إهداء
I- III	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
أ-هـ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لخلق القيمة والأداء المالي	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول خلق القيمة
03	المطلب الأول: ماهية خلق القيمة
05	الفرع الأول: مفهوم خلق القيمة وأهميتها
07	الفرع الثاني: مصادر وأسس خلق القيمة
11	المطلب الثاني: آليات خلق القيمة ومؤشرات قياسها
11	الفرع الأول: آليات خلق القيمة
12	الفرع الثاني: مؤشرات قياس خلق القيمة
22	المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي
22	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي
23	الفرع الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي
23	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
24	المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي
24	الفرع الأول: تقييم الأداء المالي المفهوم - الأهمية - الأهداف
26	الفرع الثاني: خطوات ومؤشرات تقييم الأداء المالي

33	المبحث الثالث: مدى فعالية المؤشرات الداخلية وعلاقتها بأداء المالي
33	المطلب الأول: مجالات استخدام مقياس الأداء من منظور خلق القيمة وانتقاداتها
33	الفرع الأول: مجالات استخدام مقياس الأداء من منظور خلق القيمة وانتقاداتها
34	الفرع الثاني: الانتقادات المواجهة لمقاييس الأداء من منظور خلق القيمة
36	المطلب الثاني: دراسة مردودية المؤسسة
36	الفرع الأول: مفهوم المردودية
37	الفرع الثاني: أنواع المردودية
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز قالمة للفترة (2018-2021)	
40	تمهيد الفصل
41	المبحث الأول: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز قالمة
41	المطلب الأول: تقديم الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز
41	الفرع الأول: نشأة وتعريف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز
43	الفرع الثاني: أهداف وآفاق الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز
44	المطلب الثاني: تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة
44	الفرع الأول: مديرية توزيع الكهرباء والغاز قالمة
47	الفرع الثاني: التنظيم العام لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة
52	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021)
52	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز قالمة (2018-2021)
53	الفرع الأول: تقديم القوائم المالية قبل جائحة كورونا لسنتي (2018-2019)
56	الفرع الثاني: تقديم القوائم خلال جائحة كورونا للفترة (2020-2021)
60	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية
60	الفرع الأول: دراسة الميزانية المختصرة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021)

63	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي
68	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021) بواسطة المؤشرات الداخلية لخلق القيمة
68	المطلب الأول: دراسة قدرة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021) على خلق قيمة باستخدام المؤشرات الداخلية
70	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمردودية مديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021)
73	خلاصة الفصل
75	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة

فهرس الأشكال

والجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
9	مصادر خلق القيمة	(01)
15	نموذج (Stratégie planning Associates)	(02)
17	نموذج (Marakon-Associates)	(03)
18	نموذج (Fruhan-McKinsey)	(04)
46	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع ونقل الكهرباء بقالة	(05)
61	تمثيل بياني لأصول الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2021)	(06)
62	تمثيل بياني لخصوم الميزانية المالية المختصرة للفترة (2021-2018)	(07)
72	تغيرات الرافعة المالية على المدروية للفترة (2021-2018)	(08)

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
6	العلاقة المتبادلة بين الأطراف ذات المصلحة والمؤسسة	(01)
21	المؤشرات الداخلية لقياس خلق القيمة في المؤسسة	(02)
53-52	جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالة لسنتي (2019-2018)	(03)
54	جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالة لسنتي (2019-2018)	(04)
55	حسابات النتائج لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالة لسنتي (2019-2018)	(05)
56	جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالة لسنتي (2021-2020)	(06)
58	جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالة لسنتي (2021-2020)	(07)
59	حسابات النتائج لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالة لسنتي (2020-2021)	(08)
60	الميزانية المختصرة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(09)
63	رأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(10)
64	أنواع رأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(11)
65	احتياج رأس المال العمل لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(12)
65	الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز للفترة (2021-2018)	(13)
66	النسب المالية لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(14)
68	تكلفة الديون لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(15)
69	العائد على رأس المال المستثمر لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(16)
69	التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(17)
70	القيمة الاقتصادية المضافة لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2018-2021)	(18)
70	حساب المردودية المالية لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(19)
71	نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2018-2021)	(20)
71	الرافعة المالية لمؤسسة سونلغاز بقالة للفترة (2021-2018)	(21)

في خضم التطورات السريعة الحاصلة في العالم الاقتصادي وفي ظل الرغبة المتنامية في التميز عن المنافسين، تواجه المؤسسة الاقتصادية العديد من التحديات والصعوبات في التعايش مع البيئة التي تنتمي إليها، مما يجعلها في صراع دائم للحفاظ على مكانتها بين منافسيها. ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على تحقيق أهدافها، فهي في حاجة إلى تقييم أداؤها، لقد وجدت المؤسسة نفسها مجبرة على تبني أساليب حديثة وأكثر دقة في تقييم الأداء، بحيث تتمكنها من دعم مكانتها ورفع قدرتها على إدارة مواردها، وبالتالي معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام أكثر بعملية تقييم الأداء، وذلك عبر تدعيم مؤشرات التقييم التقليدية بمؤشرات إضافية تمكن المؤسسة من تعزيز كفاءة أداؤها.

تعتبر الوظيفة المالية العصب الحساس وأحد أهم الوظائف في المؤسسة، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تقييم الأداء المالي، من خلال تحديد المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بنتائجها المستقبلية، حيث أصبح على المسيرين التعرف على المركز المالي قبل اتخاذ أي قرارات وخطط مالية، وهذه الدراسات التي يقوم بها المسير تشمل تحليل مؤشرات التوازن والنسب المالية.

لقد شهد الفكر الإداري تطورات هامة في المواضيع ذات الصلة بعملية تقييم الأداء المالي، إذ تعد كل من النسب والمؤشرات المالية أهم الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي الذي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية لمعرفة وضعها المالي والمستقبلي من جهة، ولتجنب المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعميق استثماراتها من جهة أخرى. من هذا المنطلق تظهر أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال مجموعة من المؤشرات المالية سواء التقليدية أو الحديثة، ومؤشرات ونسب التحليل المالي، التي تساهم في تحقيق الأهداف.

1. الإشكالية

تأسيسا على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

هل تساهم المؤشرات الداخلية لخلق القيمة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بقالمة؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن قياس الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز بقالمة؟

- كيف يمكن تحديد خلق القيمة في مؤسسة سونلغاز بقالمة؟

- ما هو أكثر مؤشر تعبيراً في تقييم الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز بقالمة؟

2. فرضية الدراسة

وبعد القراءات الأولية ذات الصلة بموضوع الدراسة نجد أن أكثر الإجابات ملائمة للأسئلة المطروحة هو وضع الفرضية الرئيسية التالية:

تعتبر المؤشرات الداخلية لخلق القيمة عن قدرة مؤسسة سونلغاز بقالمة على خلق القيمة ما يجعلها أسلوباً أكثر تعبيراً ودقة في تقييم الأداء المالي.

3. أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على أرض الواقع وذلك بإظهار معلومات عن الحالة المالية وتحديد نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف لمعالجتها وذلك باختيار أهم المعايير والمؤشرات المالية التي تلعب دوراً في تحليل وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

4. أهداف الدراسة

- التزويد بقاعدة نظرية في مجال الأداء المالي وخلق القيمة.
- التعرف على أبرز مؤشرات خلق القيمة الداخلية.
- تحديد أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي من منظور خلق القيمة.
- تطبيق أهم المعايير والمؤشرات المالية على إحد المؤسسات الاقتصادية.

5. أسباب اختيار الموضوع

- إثراء المعارف والمكتسبات الخاصة بموضوع الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- توافق الموضوع مع نوع تخصصنا؛
- الوقوف على الواقع العملي لكيفية استخدام المؤسسات الاقتصادية مؤشرات قياس الأداء المالي.

6. الدراسات السابقة

الدراسة الاولى: (عمر الفاروق زرقون، محمد زرقون، فعالية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الابار لفترة (2009-2012).

وهدفت الدراسة السابقة إلى إبراز فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقابل المؤشرات التقليدية أو المحاسبية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات) وذلك بغية التعرف على أفضل مؤشرات قياس الأداء المالي، وكذا التعرف على مزايا وعيوب كل مؤشر.

وكانت نتيجة الباحثين أن مهما كانت فعالية المؤشرات في تفسير السلوك المالي إلى أن الأهم من القياس ما بعد القياس فعلى المدير طرح تساؤلات عن أسباب نتائج المؤشرات سواء كانت إيجابية أو سلبية للكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف.

أم وجه الشبه بين هذه الدراسة السابقة ودراستنا فيكمن في هدف الدراستين إلى وهو تحديد أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي من منظور خلق القيمة في تفسير التغير الحاصل في الأداء المالي.

الدراسة الثانية: (محمد زرقون، وآخرون، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم-دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015)

حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول ما مدى قدرت مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015)؟

وهدفت هذه الدراسة السابقة إلى اختبار قدرة المؤشرات التقليدية للأداء المالي (ROA & ROE) بالمقارنة مع المؤشرات الحديثة للأداء المالي (MVA & EVA) في تفسير عوائد الأسهم. وأظهرت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين جميع مؤشرات أداء المالي التقليدية والحديثة المدروسة وبين عوائد الأسهم ما عدى المؤشر الحديث القيمة الاقتصادية المضافة.

أظهرت النتائج المتوصل إليها من طرق الباحثين أن جميع المؤشرات المدروسة لها علاقة مع عوائد الأسهم ما عدى المؤشر الحديث القيمة الاقتصادية المضافة.

أم وجه الشبه بين هذه الدراسة السابقة ودراستنا فيمكن في دراسة كل من المؤشرات التقليدية والحديثة وقدرتهم في تفسير النتائج.

الدراسة الثالثة : (ناصر بن سنة، يوسف قاشي، دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2014-2018)

حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول مدى قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم مؤسسة أليانس للتأمينات خلال فترة (2014 - 2015)؟

وهدفنا الدراسة إلى توضيح مدى قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم

ووجد الباحثين أن ليس للقيمة الاقتصادية المضافة تأثير وقدرة على تفسير التغير الحاصل في القيمة الحقيقية لمؤسسة أليانس للتأمينات المعبر عنها بالقيمة السوقية للسهم الواحد في بورصة الجزائر.

أم وجه الشبه بين هذه الدراسة السابقة ودراستنا فيمكن في هدف الدراستين إلى وهو دراسة القيمة الاقتصادية المضافة ومدى تفسير التغير الحاصل في الأداء في دراستنا وتفسير التغير على قيمة المؤسسة في الدراسة السابقة.

7. منهج الدراسة

اتبنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي المقابل للدراسة النظرية من أجل التعرف على الجوانب المختلفة للموضوع وفهمها وتحليل أبعادها. أما الجانب التطبيقي قمنا بالاعتماد على منهج دراسة الحالة بهدف إجراء بحث معمق ومفصل لمؤسسة محل الدراسة، وإسقاط النتائج النظرية على الواقع والبناء عليه، وهي مسألة إبراز دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

8. حدود الدراسة

✓ الحدود النظرية للدراسة تتمثل في:

حصر المفاهيم العامة لخلق القيمة والأداء المالي

✓ الحدود التطبيقية تتمثل في:

الحدود المكانية: تتمثل في مؤسسة سونلغاز لولاية قلمة.

الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021.

9. التوثيق العلمي

تم استخدام مجموعة من المراجع العلمية في سبيل معالجة إشكالية الدراسة، وذلك لتوفر معلومات تشمل متغيرات الدراسة من مقالات ورسائل وأبحاث المرتبطة بمتغيرات الدراسة، بإضافة إلى بعض مواقع الانترنت.

10. هيكل الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة ومعالجة الإشكالية واختبار الفرضية، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

❖ الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري لخلق القيمة والأداء المالي مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث

الأول تم التطرق إلى مختلف الادبيات النظرية لمصطلح خلق القيمة من مفهوم واهمية، مصادر، أسس، آليات، ومؤشرات قياسها، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى أساسيات حول الأداء المالي من تعريف، أهمية، خطوات تقييم الأداء المالي، ومؤشرات المعتمدة في تقييم أداء المؤسسات، وفي المبحث الثالث تم التعرض إلى أهم وأبرز مجالات استخدام مقاييس الأداء المالي والانتقادات الموجهة لها، ثم إلى ربط العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال دراسة لمردودية المؤسسة.

❖ الفصل الثاني: الذي خصص للدراسة الميدانية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز حيث تم تناول ثلاث مباحث،

المبحث الأول تم التطرق فيه إلى التعريف بمؤسسة سونلغاز قلمة، أما المبحث الثاني تم عرض وتحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ثم دراسة المؤسسة على خلق القيمة من خلال دراسة تحليلية لمردوديتها في المبحث الثالث.

الفصل الأول:

الإطار النظري

لخلق القيمة

والأداء المالي

تمهيد الفصل:

إن التطور الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية أدى إلى اتساع نطاق مبادلاتها، مما جعلها تتعامل مع عدة أطراف مختلفة لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث أصبح هدف المؤسسة خلق وتعظيم القيمة لفائدة الملاك والأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بموضوع خلق القيمة فأصبح يثير شغف الكثير من الباحثين والأكاديميين في مجال النظرية المالية.

يعد قياس الأداء من المواضيع المهمة فهو شرط للبقاء والاستمرار في أي مؤسسة، حيث يعتبر الأداء المالي المقياس الأكثر استخداماً وشيوعاً، إذ نجد عدة أساليب ومؤشرات تعكس لنا الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف لتفاديها.

على ضوء ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لخلق القيمة

المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء المالي

المبحث الثالث: مدى فعالية المؤشرات الداخلية لخلق القيمة وعلاقتها بالأداء المالي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول خلق القيمة

لقد أصبح موضوع خلق القيمة محورا أساسيا في قيادة مختلف المؤسسات، فهو يعد من بين أعقد المواضيع المطروحة على الساحة المالية، حيث أضحت المؤسسات تأخذ به كمؤشر نمطي في التقييم وكمقياس شامل يساهم في تعظيم قيمتها. حاولنا من خلال هذا المبحث توضيح أهم المفاهيم والأدبيات النظرية لخلق القيمة وصولا إلى مؤشرات قياسها.

المطلب الأول: ماهية خلق القيمة

يحتل مصطلح خلق القيمة مكانة كبيرة في الآونة الأخيرة داخل المؤسسات وفي سبيل الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بخلق القيمة تطرقنا في هذا المطلب إلى مفهوم خلق القيمة وأهميتها ثم عملنا على إبراز أهم مصادر خلق القيمة وأسسها.

الفرع الأول: مفهوم خلق القيمة وأهميتها

أولاً: مفهوم خلق القيمة

إن مصطلح القيمة تم تناوله في عدة دراسات ومجالات مختلفة كالفلسفة، علم الاجتماع، الاقتصاد وغيرها. ويرجع أصل هذه الكلمة في اللغة اللاتينية إلى كلمة (valoran) من الفعل (valer) وتعني الشجاعة والقوة في الحرب وبشكل أوسع فهي القوة وكل ما يساويه الشيء.¹

أما في معناها العام فإن: "القيمة هي تلك الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة، وهي تبين مدى نجاح المؤسسة في عملية المزج بين عناصر الإنتاج".²

وعند إلحاق مصطلح خلق بمصطلح القيمة يصبح المعنى كما يلي:

يعد مصطلح القيمة حديث الظهور لكنه قديم النشأة، فقد تناوله "ألفريد مارشال" سنة 1890 تحت اسم الربح الاقتصادي وعرفه على أنه: "الربح المتاح للمساهمين بعد حسم مكافأة رأس المال".³

¹:Mouchor C, La théorie de la valeur, Economica, Paris, 1994, p.6.

²: خالد سيف الإسلام بوخلخال، وثابت علال، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات التقليدية والحديثة ودراسة فعاليتها في خلق القيمة -دراسة حالة لمجمع صيدال 2019/2009، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، 2021، ص.146.

³:Mouchor C, op.cit,p. 6.

بينما يعتبر "دونالدسون براون" أول من استخدم هذا المصطلح، حيث نشر في مقال له سنة 1924 يقول أن: "هدف المؤسسة ليس بالضرورة تحقيق مردودية عالية على رأس المال، ولكن أكثر من ذلك ضمان أن كل نمو في النشاط يحقق ربح على الأقل مساويا لتكلفة رأس المال الإضافي المطلوب".¹

إن موضوع خلق القيمة مرتبط بمدى تعظيم ثروة والمساهمين، وهذه الأخيرة تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا. والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل.²

أو بتعبير آخر، فإن خلق القيمة تمثل الفائض الذي تنتجه المؤسسة باستغلال الإمكانيات المتاحة (الموارد) التي تحصل عليها وهذا مقارنة بتكلفة الموارد المستعملة لتحقيقه، بمعنى هي "وسيلة لتحسن الكفاءة عن طريق التحكم في التكاليف، وتحسين الفعالية عن طريق إرضاء الزبائن".³

وبالتالي فخلق القيمة هي عملية مركبة تهدف إلى تكوين الثروة في المؤسسة، وتتحقق هذه العملية عندما يفوق العائد من الأموال المستثمرة مجمل تكاليف المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب توفرها في خلق القيمة والتي تبحث عنها المؤسسة، نذكر بعضها فيما يأتي:⁴

- أن تكون لها أهمية ضرورية لكل من المؤسسة والأطراف ذات المصلحة؛
- أن تكون متميزة عما هو موجود في السوق؛
- لها القدرة على إحداث تغير إيجابي في سمعة المؤسسة؛
- صعوبة تقليدها من طرف المنافسين؛

¹: نايت عطية مريم، محددات عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية وفقا لفرع نشاطها الصناعي-دراسة تطبيقية للفترة 2011/2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 01، جوان 2018، ص. 715.

²: أمال العقون، وأمان يوسف، خلق القيمة في المؤسسة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)-دراسة حالة مؤسسة الأوراسي 2002/2019، دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2021، ص.238.

³: عائشة طاسين، دور الحوكمة المؤسسية في خلق قيمة في المؤسسة (دراسة عينات من المؤسسات)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2018، ص. 70.

⁴: حسام الدين غضبان، مساهمة ركائز حوكمة الشركات في خلق القيمة للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة المؤسسة العمومية لأشغال الطباعة، مجلة الحقيقة، العدد 25، جامعة أدرار، 2013، ص. 164.

- سهولة تقبلها من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة؛

كما يجب أن يستفيد من هذه القيمة باقي الأطراف من ذوي المصلحة مثل: الزبائن، الموردين، المقترضين، المجتمع، ... إلخ، وأن كل طرف من هذه الأطراف يبحث عن القيمة التي تشبعه.

ثانيا: أهمية خلق القيمة

أصبح بقاء المؤسسة مرهونا بمدى خلقها القيمة لجميع الأطراف ذات المصلحة، وهم كل الأطراف التي يمكن أن تؤثر وتتأثر بنشاط المؤسسة في إطار سعيها لتحقيق أهدافها، وقد قام بعض الباحثين في هذا المجال بإعطاء تقسيمات مختلفة لهؤلاء الأطراف. فحسب (Freeman) يمكن تقسيمهم إلى خمسة أطراف رئيسية هي: المساهمون، الدائنون، الزبائن، الموظفون، الموردون، المسيرين. أما (M.B.E.Clarkson) فقد قسمهم إلى شركاء ابتدائيين وشركاء ثانويين.¹

على العموم يمكن تقسيم الأطراف من ذوي المصلحة إلى ست مجموعات رئيسية متمثلة في: المساهمون، الدائنون، الزبائن، الأفراد، الموردون، بقية الأطراف الأخرى.

يتضح أن هناك علاقة تبادلية بين المؤسسة والأطراف ذات المصلحة، بحيث يجب على المؤسسة أن تخلق القيمة لكل واحد من المجموعات، وبالمقابل تسهم كل مجموعة في خلق القيمة للمؤسسة.

لقد أصبح الهدف الأولي للمؤسسة هو تعظيم ثروة المساهمين، هذا ما أكدته (G.B.Stewart) في قوله: "أن الهدف المالي الأول هو تعظيم ثروة المساهمين، وفائدة ذلك لا تعود على المساهمين فحسب، بل تعود على المؤسسة ككل...".² ولكن التركيز على هذا الهدف سيؤدي إلى إهمال الأطراف الأخرى للمؤسسة، خاصة مواردها البشرية والتي تعتبر ثروتها الأساسية.

وعلى هذا الأساس ظهرت عدة نظريات تعارض هدف خلق القيمة للمساهمين فقط، لا سيما أن بعض التجارب الميدانية أظهرت أن المؤسسات التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الأطراف ذات المصلحة في خلق القيمة هي أكثر نجاحا من تلك التي لا تهتم إلا بخلق القيمة للمساهمين. وهو ما نلمسه بوضوح في دراسة كل من (Heskett) و(Kotter)، حيث اتضح أن المؤسسات الأمريكية الكبرى التي أولت الأهمية نفسها لجميع الأطراف، تضاعفت مبيعاتها في ظرف

¹: هاشمي عباس، الدوري لمحوري لتسيير الموارد البشرية في خلق القيمة لجميع الأطراف الآخذة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2008، ص: 105-106.

²: لمرجع نفسه، ص. 106.

أحد عشر سنة أربع أضعاف مبيعات المؤسسات التي ركزت اهتمامها على المساهمين فحسب، وهو ما يثبت أكثر وضوح أهمية خلق القيمة لجميع الأطراف ذات المصلحة.

وتجدر الإشارة أيضا أن أهمية خلق القيمة تبرز كذلك من خلال تأثيرها على عدد من الأدوات والمتغيرات الأساسية بالنسبة للمؤسسة، مثل: التنافسية، الاستراتيجية وثقافة المؤسسة.

وفيما يلي نورد الجدول التالي الذي يظهر العلاقة المتبادلة بين الأطراف ذات المصلحة والمؤسسة.

الجدول رقم (01): العلاقة المتبادلة بين الأطراف ذات المصلحة والمؤسسة

الأطراف ذات المصلحة		القيمة المقدمة للمؤسسة	القيمة المتوقعة
الأطراف الداخلية	المساهمون	رؤوس أموال	العائد على الاستثمار
	العاملون الموظفون	عمل مهارات	رواتب عادلة الرضا الوظيفي
	المدراء المسيرين	التسيير الحسن استراتيجيات	رواتب مناسبة أرباح سنوية
الأطراف الخارجية	الزبائن	النقود مقابل السلع والخدمات	الجودة المصدقية
	الموردون	التموين بالمواد الأولية	تسديد المستحقات استمرارية الصفقات
	الحكومة	قوانين ولوائح ضرائب ورسوم	الالتزام بالقوانين جباية الضرائب والرسوم
	الاتحادات النقابية	عمال موظفين مؤهلين	مزايا لأعضائها
	أفراد المجتمع	البنية الأساسية القومية	الاستمرارية والتكامل

المصدر: هلاي الوليد، الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة -دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال MOBILIS ، مذكرة ماجيستر، في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2008/ 2009، ص. 72.

الفرع الثاني: مصادر وأسس خلق القيمة

أولاً: مصادر خلق القيمة

من أجل خلق قيمة في المؤسسة يوجد مصدران هما زيادة التمييز أو تخفيض التكاليف، نوضحهما بشيء من التفصيل فيما يأتي:¹

1. زيادة التمييز

إن التمييز ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الرضا، رضا أصحاب المؤسسة ورضا المجتمع، ككل. فقبل أن يكون التمييز باعتباره الأداء الأحسن وسيلة لكسب الربح، فهو أداء لكسب احترام الغير ورضاهم.

إن زيادة تميز المؤسسة عن منافسيها تتولد من خلال تفاعل عدة محددات، حيث يساهم كل منها في إعطاء المؤسسة قيمة مضافة ويجعلها تميز في سوقها، ومن أهم هذه المحدداتنورد الآتي:

1.1. المعرفة التكنولوجية: تعتبر هذه الأخيرة إحدى القوى الأساسية في تشكيل المحيط التنافسي، حيث أن امتلاكها يمكن أن يؤدي إلى:

- تعجيل نمو الطلب، وذلك بإحداث ظواهر إحلالية جديدة، تسمح بتجديد المنتجات؛
 - تغيير هيكل وديناميكية التكاليف بخلق مصادر جديدة للميزة التنافسية؛
 - إدماج أو خلق عدة قطاعات، وذلك بعرض عدة بدائل من خلال إحداث وظائف جديدة، أو بجمع عدة وظائف في نفس المنتج؛
 - بناء وتعزيز حواجز الدخول؛
- وعليه فإن اكتساب المعرفة التكنولوجية، والتحكم فيها أكثر من المنافسين، يمكن المؤسسة من تحقيق الميزة الأساسية وبالتالي التمييز الذي يخلق لها القيمة المضافة.

2.1. المعرفة التسويقية: تتمثل في امتلاك المؤسسة المؤهلات الضرورية لإعداد استراتيجية تسويقية فعالة، مثل:

تطوير المنتجات الحالية، التنويع في الخدمات، القيام بعمليات ترويجية، معرفة حاجات ورغبات الزبائن، دراسات السوق... الخ.

¹: وفاء ربيعي، وسميرة براهيمية، آليات خلق القيمة ودورها في تعزيز المركز التنافسي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلعة، 2014، ص. 15.

2. تخفيض التكاليف

لكي تضمن المؤسسة تدفق منتجاتها إلى السوق عليها تصميم نظامها كلياً للتحكم في تدفق المنتجات إلى السوق، بما يحقق أهدافها بأقل مستوى ممكن من التكلفة. ويمكن للمؤسسة خلق قيمة مضافة عن طريق تدنية التكاليف وذلك يتم من خلال:¹

1.2. عوامل الإنتاج : إن التحكم في عوامل الإنتاج، وحسن استغلالها، يسمح بتوفير الوقت والجهد، وسيؤثر بشكل مباشر على التكاليف حيث أن الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج سيعمل على تخفيض التكاليف .

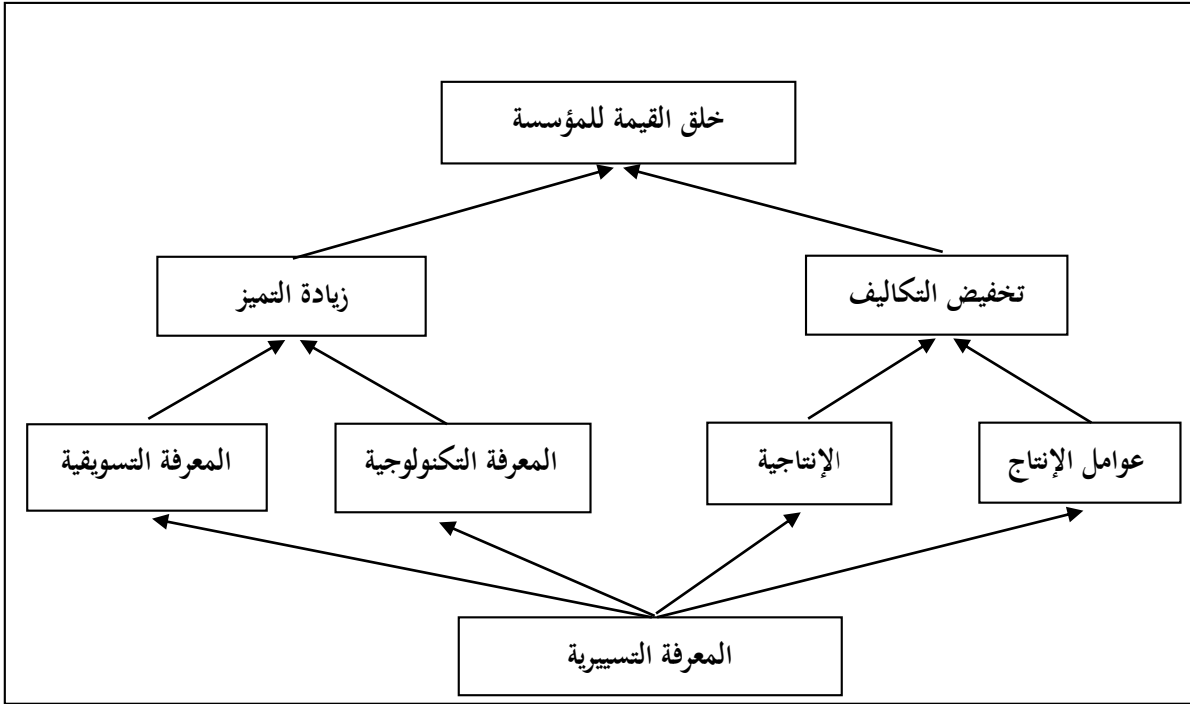
2.2. الإنتاجية: يمكن تخفيض التكاليف عن طريق الرفع من الإنتاجية، من خلال تظافر عدة عوامل من أهمها: كفاءة العمال، التحكم في التقنية، المواد الأولية المناسبة، التجربة واقتصاديات الحجم، الأجور والتحفيزات، المناخ الملائم، ... الخ.

3.2. المعرفة التسييرية: وهي ضرورة على كل المستويات، فخلق قيمة مضافة للمؤسسة مرتبط بزوايا عدة من نشاط المؤسسة، من برامج الإنتاج، قياس الأداء، نظام تكوين الموارد البشرية، مروراً بأنظمة الحوافز والأجور ووصولاً إلى اتخاذ القرارات، سواء عملية أو استراتيجية. فعملية خلق قيمة مضافة للمؤسسة ليس فقط مهمة الإدارة العامة أو الإدارة المالية، بل تتخذ توجهها كبيراً نحو اللامركزية.

استناداً إلى ما تم شرحه يمكن أن نلخص مصادر خلق القيمة من خلال الشكل التالي:

¹: وفاء ربيعي، وميميرة براهيمية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الشكل رقم (01): مصادر خلق القيمة



المصدر: وفاء ربيعي، وسميرة براهيمية، آليات خلق القيمة ودورها في تعزيز المركز التنافسي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالة، 2014، ص. 15.

ثانيا: أسس خلق القيمة

يمكن حصر أهم أسس خلق القيمة في ثلاثة عناصر نوجزها فيما يأتي:¹

1. هدف تعظيم ثروة الملاك

إن النموذج الذي يعتقد أنه يخلق قيمة هو عبارة عن حصيلة المدخل تعاقدى بين المسيرين والمالكين، والذي يهتم بثروة المؤسسة الاقتصادية، حيث يسهل على المساهمين اختيار المسيرين أو الوفد القائم على تسيير الأموال، كما يسهل عملية إعداد التقارير حول الإجراء وكذا المقاولين من الباطن مع المؤسسة وأيضا المتعاقدين الآخرين وأصحاب المصالح أو الشركاء. كما يسمح هذا النموذج بمقارنة هذه التقارير مع نشاط الغير بهدف خلق قيمة للمساهم، وعلى العموم فالنماذج التي تعتمد على مبدأ القيمة لا تختلف عن نظريات الاقتصاد الجزئي النمطية (Micro-économique Stender) التي تعمم تطبيقيا.

¹: السعيدبريكة، وسمير مسعي، تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، ورقة بحثية مقدمة ضمن المنتدى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 13-14 أبريل 2009، ص. 10.

2. خلق القيمة ورأس المال

إن تكلفة رأس المال في ظل توجه خلق القيمة ليست هي تكلفة الديون فقط، لأن الأموال الخاصة ليست موردا عديم الفائدة، باعتبار أن السهم أصل ذو خطر وحامله يطلب معدل عائد مرتفع، فإن لم تسدد علاوة وحقوق أصحاب رأس المال بشكل مناسب وملائم، فإن سلوكهم في السوق يتضح من خلال توجههم إلى قطاع آخر بديل قادر على تقديم عوائد أعلى.

تكلفة الأموال لا تتحدد من قبل إدارة المؤسسة التي تتولى عملية دفع الأرباح، فهذه النظرة تقليدية ولنلمسها في نماذج تقييم الأسهم، حيث أنها تركز على القيمة الحالية للأرباح.

غير أن هناك تكلفة الفرصة البديلة كمحدد للتوظيف في نفس مستوى الخطر المرتبط بالمؤسسة وكذلك ظروف السوق، وأيضا عند نفس مستوى المردودية الكلية للصكوك المتمثلة في الأرباح وفائض القيمة الرأسمالية في رأس المال القطاعي أو في السوق، بمعنى آخر تعتبر تكلفة الفرصة البديلة تعتبر كمحدد لعوائد ومعدلات مردودية أصول المؤسسة للمالكين في السوق وليس العكس.

3. مستوى العائد

إن المؤسسة التي لا تعمل عند مستوى عائد إما أعلى من تكلفة الموارد المستخدمة (الديون + الأموال الخاصة) أو على الأقل مساو لها، فلا جدوى من بحثها عن الاستثمار والتنويع، وعليها أن تستخدم التدفق النقدي المتاح الذي يسترجعه المساهم في شكل أرباح استثنائية أو بشرائها للأسهم.

هذه العناصر تمكن المتعاملين من خارج المؤسسة من معرفة حالتها من خلال تقييم تكلفة الفرصة البديلة للاستثمارات، أما داخليا فهي تمكن المؤسسة من تحديد وتقييم الوضع الحالي والمستقبلي، من خلال اعتماد معطيات متوقعة ومراعاة لتطور السوق ككل وبالتالي بناء استراتيجية تحقق بها أهداف جميع الأطراف والشركاء من خارج المؤسسة.

المطلب الثاني: آليات خلق القيمة ومؤشرات قياسها

تؤكد النظرية المالية على أن الهدف الأساسي للمسيرين هو تعظيم قيمة المؤسسة، وتعتبر قدرة المسيرين على خلق القيمة مرجعا لقياس الأداء. وعليه ارتأينا في هذا المطلب أن نبين أبرز الآليات التي تستخدمها المؤسسة في عملية خلق القيمة، إلى جانب عرض أهم مؤشرات قياس خلق القيمة، مع التركيز على المؤشرات الداخلية لخلق القيمة بما يتماشى مع متغيرات الدراسة ويخدم أغراض البحث.

الفرع الأول: آليات خلق القيمة

تستخدم المؤسسة عدة آليات بعضها على المستوى الداخلي (الاستراتيجي ولعملياتي)، والبعض الآخر على المستوى الخارجي (علاقتها مع المؤسسات الأخرى). ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى مجموعتين على النحو التالي:¹

أولا: الآليات الاستراتيجية

هي مختلف العمليات التي تؤثر على المكون الصناعي للقيمة الناتج عن الأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة، وهو الأداء الذي يتم قياسه في الأخير من خلال التدفقات النقدية. تشمل هذه الركائز الميزة التنافسية، عمليات النمو الداخلي وعمليات النمو الخارجي.

1. الميزة التنافسية: حسب (Rappaport, 1987) خلق القيمة مرتبط بالميزة التنافسية، يتم التركيز على جاذبية القطاع وعلى موقع المؤسسة التنافسي في القطاع، بالاعتماد على النموذج المقترح من طرف (PORTER)، حيث تؤثر القوى الخمسة التي يشير إليها متمثلة في: قوة المنافسين، قوة التفاوض للزبائن، تهديد الكيانات الجديدة، تهديد المنتجات البديلة وقوة تفاوض الموردين على سيوروة خلق القيمة من خلال التأثير على: الأسعار، الكميات المباعة مستوى الاستثمار المحقق ودرجة المخاطرة الموافقة.

2. عمليات النمو الداخلي: تتأثر القيمة السوقية للمؤسسة على المدى الطويل بشكل إيجابي بعمليات النمو الداخلي. والمقصود بعمليات النمو الداخلي هو مستوى الاستثمار في الأصول الثابتة، نسبة الإنفاق على أعمال البحوث والتطوير، التركيز على الاستثمارات ذات الطبيعة الاستراتيجية على المدى الطويل. حيث يمكن أن تكون هناك مشاريع غير مقبولة بالمعايير المالية رغم ارتفاع قيمتها الاستراتيجية، لذلك لا بد أن تقييم بعض المشاريع ليس

¹: لمياء عماني، وعائشة سلمى كيجلي، خلق القيمة واقتصاد الأصول غير مادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي ورياح، ورقلة، 2017، ص ص: 323-325.

فقط بمعايير العائد والمخاطرة وتكلفة رأس المال، ولكن أيضا من خلال التكاليف والمخاطر الاستراتيجية التي تتعرض لها المؤسسة إذا لم تنفذ هذه المشاريع.

3. عمليات النمو الخارجي: كما تتأثر قيمة المؤسسة بتقوم فعالية القرارات الاستراتيجية فبا يخص خلق أو تدهور القيمة في حالات الاندماج، أي أنها تتأثر بعمليات النمو الخارجي أيضا، إذ تستهدف عملية الشراء الحصول على حصة سوقية، وإيجاد شكل من أشكال التعاضدية، بتحسين نتائج النشاطات الموجودة أو المحصل عليها. وضمن هذا الإطار تندرج عمليات النمو الخارجي والتوسع التي تتمثل في عمليات الاندماج والاستحواذ، وعمليات التركيز والتخلص من وحدات ونشاطات ليس لها مردودية عالية أو تتعرض لضغط منافسة شديدة. وتبين بعض الدراسات فعالية استراتيجية التركيز مقارنة مع استراتيجية التنوع إذا كان الهدف هو خلق القيمة.

ثانيا: الآليات المالية

هي مختلف العمليات التي تؤثر على المكون المالي للقيمة، من خلال أثر السياسة المالية على خلق القيمة، وتشمل عمليات الرفع المالي وعمليات إعادة شراء أسهم، إضافة إلى إدارة جيدة للمخاطر المالية . كما يمكن لعمليات أخرى كالمناولة والقرض الإيجاري أن تكون ضمن الركائز المالية لخلق القيمة عندما يكون الهدف منها ليس التأثير على عمليات الاستغلال، وإنما تخفيض الأصول الاقتصادية لزيادة معدل المردودية.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس خلق القيمة

أولا: نماذج التقييم الاستراتيجية

ترتكز هذه المقاييس في مجملها على مفهومين أساسيين هما: الأداء الماضي والمستقبلي، نذكر من أبرزها ما يلي:

1. منحى القيمة

وضع هذا النموذج من قبل (Stratégie planning associâtes) عام 1981، وركز في دراسته على المؤشرين

(IV) و(Q).¹

1.1. المؤشر (IV): ويسمى أيضا رافعة القيمة (Levier De Valeur)، حيث أنه عبارة عن نسبة بين المردودية

للأموال الخاصة وتكلفة الأموال الخاصة ويحسب وفق العلاقة الآتية:²

¹: سعاد معاليم، وسميحة بوحفص، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، جامعة بسكرة، 2017، ص. 403.

²: Jérôme Cabby, et Gérard Hirigoyen, la création de valeur et gouvernance d'entreprise, Economica, Paris, 2013, p.25.

$$IV = \frac{RCP}{KCP}$$

حيث أن:

- مردودية الأموال الخاصة (RCP) تحسب بقسمة النتيجة الصافية على الأموال الخاصة، أي:

$$RCP = \frac{RN}{CP}$$

- تحسب تكلفة الأموال الخاصة بواسطة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) انطلاقا من العلاقة الآتية:

$$Q = RF + \beta i (KM - RF)$$

حيث أن:

RF : معدل الفائدة الخالي من المخاطرة

KM : معدل العائد على محفظة السوق

βi : معامل السوق

وعليه نكون أمام ثلاثة احتمالات هي:

- $IV > 1$: يوجد هدم للقيمة.

- $IV < 1$: يوجد خلق للقيمة.

- $IV = 1$: لا يوجد هدم أو خلق للقيمة.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها المؤشر (IV) في تفسير خلق القيمة، إلا أنه لا يأخذ بعين

الاعتبار الاستثمارات المستقبلية للمؤسسة، وهذا يعد أحد الأسباب التي أدت إلى ضرورة استكمال النسبة (Q).

2.1. النسبة (Q): هي مؤشر دائم للتقييم ويسمى أيضا نسبة (Marris)، حيث تعتبر هذه النسبة من بين المؤشرات

التي تربط العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية (القيمة المحاسبية) للأموال الخاصة، كما تتميز بالصعوبة

في التطبيق العملي. وتعطى هذه الأخيرة وفق العلاقة التالية:¹

¹: Jérôme Caby, et Gérard Hirigoyen, op.cit, p. 26.

$$Q = \frac{VB}{VC}$$

حيث:

- يتم تمثيل القيمة السوقية برسملة السوق إذا كانت المؤسسة مدرجة في البورصة أو بالقيمة الحالية للتدفق النقدي أو توزيعات الأرباح إذا لم تكن المؤسسة مدرجة.
 - الأموال الخاصة يجب تعديلها (تسويتها) للحصول على تقدير واقعي للقيمة المحاسبية.
- إن تقييم المؤسسة من خلال هذه النسبة قد يكون في أحد الاتجاهات التالية:

- $Q > 1$: هدم للقيمة.

- $Q < 1$: خلق للقيمة.

3.1. التمثيل البياني لمنحنى القيمة: يحدد منحنى القيمة العلاقة بين النسبتين السابقتين، حيث أن (IV) يعتبر مؤشرا للحكم على أداء الاستراتيجيات الماضية و(Q) للحكم على أداء الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة.¹ وتعطى هذه العلاقة وفق المعادلة التالية:²

$$Q = \alpha + \gamma IV + \delta$$

حيث أن:

δ : يمثل الفرق بين الأداء المتوقع والحقيقي لنسبة (Q)، أي الاختلافات التي لا يفسرها (IV).

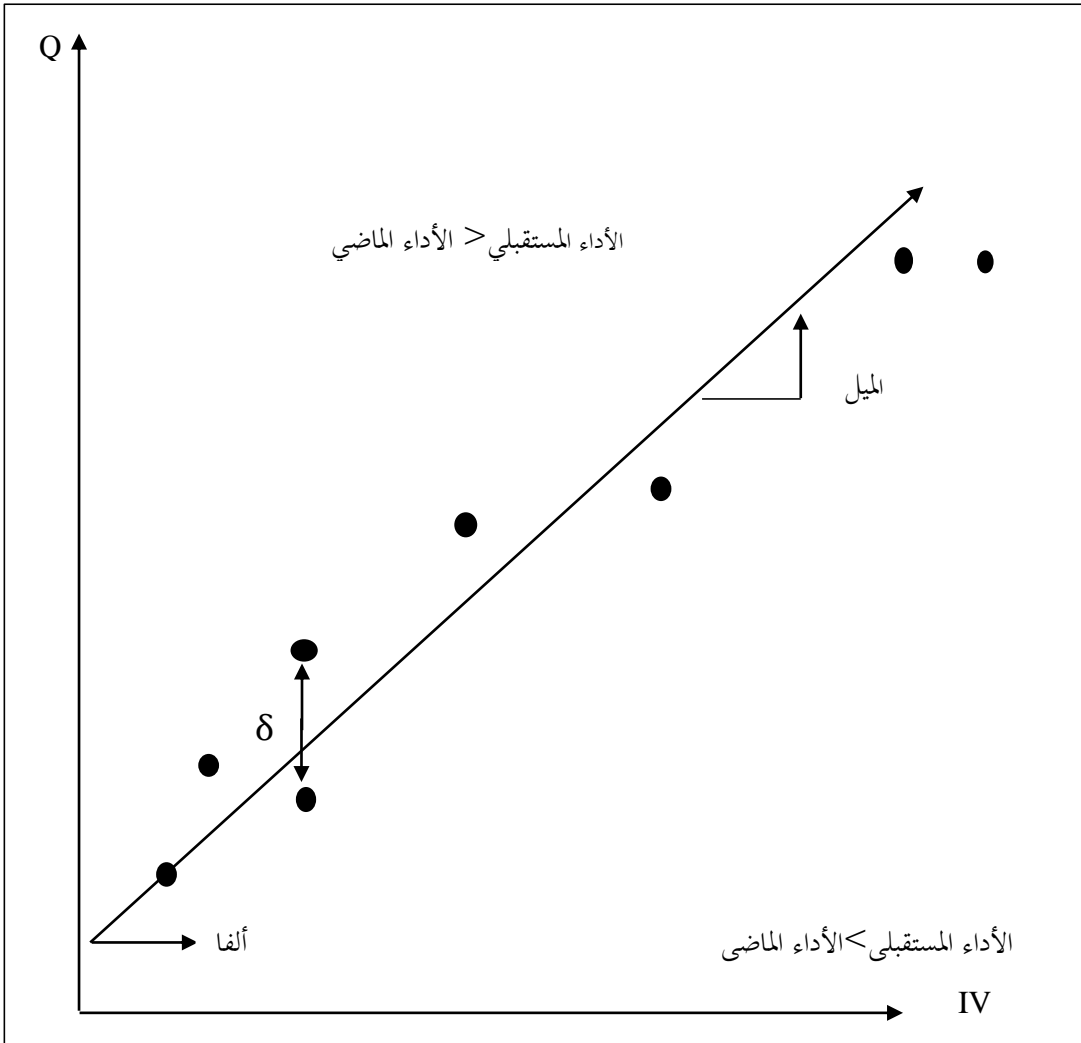
γ : يقيس الارتباط بين مؤشر (IV) ونسبة (Q).

α : متوسط قيمة (Q) عندما يكون يساوي الصفر (IV).

¹: سعاد معاليم، ومميحة بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص. 403.

²: Jérôme Caby, et Gérard Hirigoyen, op.cit, p. 28.

الشكل رقم (02): نموذج (Stratégie planning Associates)



Source : Jérôme Caby, et Gérard Hirigoyen, la création de valeur et gouvernance d'entreprise, Economica, Paris, 2013, p. 27.

2. نماذج مشتقة

هناك نموذجان مشتقان من منحى القيمة هما: نموذج (Marakon-Associates) ونموذج (Fruhan-McKinsey).

1.2 نموذج (Marakon-Associates): وهو نموذج مشابه جدا لنموذج (StratigcPlaning)، ويكمن جوهر

الاختلاف في أن المؤشر (IV) يدرس الانحراف بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفة الأموال بدلا من العلاقة

النسبية بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفة الأموال.¹

وفي سنة 1984 قام "هاكس وماجليف" بتطوير هذه المقاربة بتصنيف المؤسسات وفق أربعة فئات متمثلة في

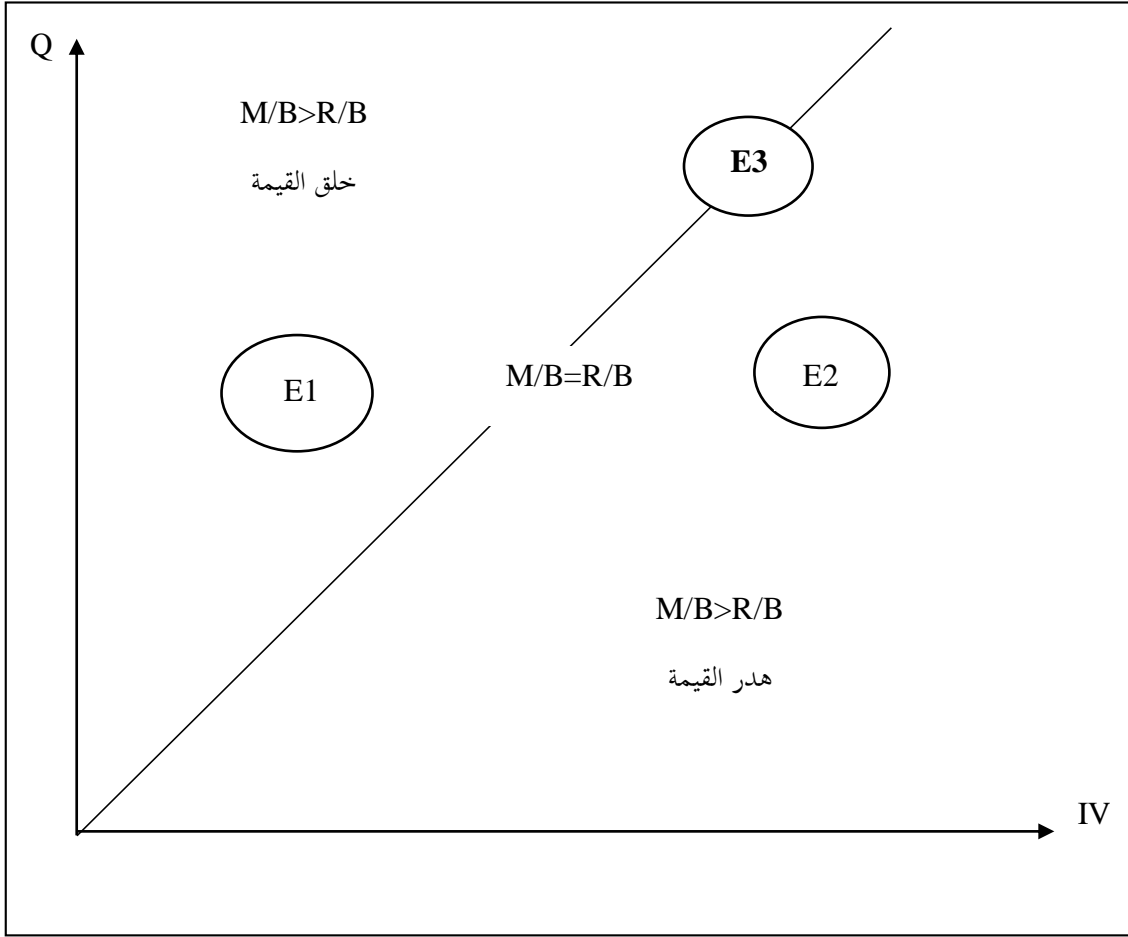
الآتي:²

- المؤسسات الممتازة: هي المؤسسات المحافظة على أدائها الجيد المحقق سابقا في المستقبل؛
 - المؤسسات في طريق الإنعاش: هي المؤسسات التي سيكون أدائها المستقبلي أفضل من السابق؛
 - المؤسسات في حالة ركود: هي المؤسسات غير القادرة علي تحسين أدائها في المستقبل كما أن أدائها في السابق كان ضعيفا؛
 - المؤسسات في حالة تراجع: هي المؤسسات التي كان أدائها جيدا في السابق ولكن في السوق يتوقع على أنها ستتراجع.
- والشكل الموالي يلخص ما تم شرحه آنفا.

¹: Jérôme Caby, et Gérard Hirigoyen, op. cit, p. 29.

²: Ibid, p. 29.

الشكل رقم (04): نموذج (Fruhan-McKinsey)



Source: Jérôme Caby, Gérard Hirigoyen, *la création de valeur et gouvernance d'entreprise*, Economica, Paris, 2013, p. 30.

ثانيا: نماذج التقييم المالية

نميز بين نوعين من المقاييس هما: القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

1. القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added)

تعد القيمة الاقتصادية المضافة مؤشراً داخلياً مبتكراً لقياس أداء الأعمال بعد النظر في تكلفة رأس المال، والنقطة المفتاحية في (EVA) هو أنه يتم خلق قيمة عندما يكون معدل عائد الاستثمار أكبر من إجمالي تكلفة رأس المال.

يعد تعريف (J.B.Stern) و (G.B.Stewart) الأقرب والأدق، حيث عرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها: "مقياس للإنتاج المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت الضيق والفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض"¹.

وحسب ما جاء به كل من (J.B.Stren) و (G.B.Stewart) تحسب (EVA) وفق العلاقة الآتية:

$$EVA=(ROCI-CMPC) \times CI$$

هنا نشير إلى أنه يمكن التوسع في المراحل المتبعة لحساب (EVA) في المبحث الموالي.

2. القيمة السوقية المضافة (Market Value Added)

هو مؤشر ذو قياس خارجي، حيث يمثل تكملة لمؤشر (EVA) المطور من طرف مكتب (STEM STEWART). وما يميز هذا الأخير عن سابقه، هو أنه يسمح بقياس المردودية الاقتصادية لمجموعة من الفترات، حيث تمثل القيمة الحالية لسلسلة القيمة الاقتصادية المضافة المقدرة لحظة التقييم، أي تعبر القيمة السوقية المضافة عن الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة وقيمتها المحاسبية.²

هناك طريقتان لاحتساب (MVA) هما:

- الطريقة الأولى: حسب هذه الطريقة فإن (MVA) تساوي:

$$MVA=VM-VC$$

- الطريقة الثانية: يمكن حسابها من خلال علاقتها مع القيمة الاقتصادية المضافة.

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{1 + CMPC t}$$

¹: الهواري سوسي، وحميدة رضاني، قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة -دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2010/2015، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة الأغواط، العدد 02، 2017، ص. 801.

²: وسام أحاب هلال، دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة لعينة من المؤسسات للفترة ما بين 2011/2015، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016/2017، ص. 60.

وعليه يفسر هذا المؤشر وفق حالتين:

- إذا كانت القيمة السوقية موجبة دلالة على خلق القيمة

- في حالة نتيجة سالبة دلالة على فشل المؤسسة في خلق القيمة.

انطلاقاً مما تم عرضه يتضح أن هناك مؤشر خارجي وحيد لقياس خلق القيمة. هنا تجدر الإشارة إلى أن

هناك مؤشرات داخلية أخرى ذات أهمية يمكن استخدامها في قياس خلق القيمة وتحقيق النمو نوردتها باختصار في

الجدول التالي:

الجدول رقم (02): المؤشرات الداخلية لقياس خلق القيمة في المؤسسة

المؤشر	تعريف المؤشر
القدرة على التمويل الذاتي (CAF)	وتمثل قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة فائض الموارد الداخلية أو فائض الخزينة المحتمل الناتج خلال دورة معينة عن مجموع الأنشطة بعد تسديد كامل التكاليف.
المردودية المالية (RF)*	تعبر عن مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة.
المردودية الاقتصادية (RE)*	تقيس مستوى الثروة المحققة من الأصول الاقتصادية
أثر الرافعة المالية (EL)	تعبر أثر الرافعة المالية عن تلك العلاقة بين مستوى الاستدانة والمردودية، وتتحدد من خلال الفرق بين المردودية المالية والمردودية المحاسبية.
جدول تدفقات الخزينة (TFT)	ويتشكل هذا المؤشر بعد تغطية الفائض الإجمالي للاستغلال، للزيادة في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال واستثمارات الاستغلال.
جدول التدفقات المالية متعدد السنوات يشمل على عدة عناصر نكتفي بـ	
القيمة المضافة (VA)	تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي.
فائض إجمالي الاستغلال (EBE)	مؤشر استراتيجي هام يعبر عن القيمة الصافية المنتجة بعيدا عن الإيرادات الناتجة عن النشاطات الاستثنائية والمالية، يقيس هذا المؤشر فائض القيمة الناتجة عن النشاطات الأساسية للمؤسسة المتمثلة في دورة الاستغلال

(*) يعتبر تحليل المردودية أهم مؤشر لتقييم الأداء المالي، لذا ارتأينا أن نبرز أهمية دراسته في المبحث الموالي.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: إلياس بن ساسي، النمو ومفهوم خلق القيمة كمؤشر للأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب بحاسي مسعود(ENAFOR) ورقلة، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 8-9 مارس 2005 ص: 347-354.

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

يكتسي الأداء المالي من خلال دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة أهمية بالغة فضلا عن معرفة مدى قدرتها على خلق القيمة، ولما كان الأداء المالي الجيد هو غاية كل مؤسسة اقتصادية تطمح للنمو والاستمرارية، فقد باتت من الضرورة بمكان استعمال مجموعة من الأدوات والطرق العلمية التي تضمن صحتها المالية في خضم التغيرات الحاصلة في بيئتها، بما يكفل لها تحقيق الفعالية والكفاءة اللازمة في توظيف مواردها على أحسن صورة. ويعتبر تقييم المالي أحد هذه الأدوات حيث يستخدمها المعنيون بإدارة المؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، وذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من المؤشرات المالية سواء كانت تقليدية أو حديثة، وأن نجاح عملية التقييم يتوقف على اختيار أفضل وأحسن المؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه بشكل سليم.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

في هذا المطلب قمنا ببيان مفهوم الأداء المالي وأهميته والعوامل المؤثرة فيه، ثم سلطنا الضوء على تقييم الأداء المالي من حيث: المفهوم، الأهمية، الأهداف، الخطوات وأهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء من المفاهيم المحورية بالنسبة للمؤسسة، فهو يعبر عن "مدى إنجاز وتحقيق المنظمة لأهدافها بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والموضوعة تحت تصرفها أي الربط بين الكفاءة والفاعلية"¹.

1. مفهوم الأداء المالي

يشير الأداء المالي إلى: "العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت."²

وعرف كذلك الأداء المالي بأنه: "نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات، فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل

¹: Robert le duff, **encyclopédie de la gestion et management**, Daloz, France, 1999, p. 897.

²: حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية - أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص.

اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط والأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها، أما البعض الآخر اعتبره من مجالات تقويم الأداء المهمة ويمثل نتاج هذا المنظور مقياس موجهة لتحقيق الأهداف أو الوقوف على مستوى الأرباح المتحققة الاستراتيجية الشركة بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة.¹

ثانياً: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام على أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية مع المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، وتكمل أهميته في:²

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدة عوامل مؤثرة في الأداء المالي وتتلخص فيما يلي:³

1. **الهيكل التنظيمي:** وهو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة، حيث يتضمن الكثافة الإدارية ووظائفها في المؤسسة، وعدد المستويات الإدارية هو التمايز الرأسي، والتمايز الأفقي هو عدد المهام التي تبحث عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الموظفين والفروع، حيث يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد أعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثمة تخصيص الموارد اللازمة وتسهيل تحديد أدوار الافراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

¹: مريم بورنيسة، وخضير خنفر، فعالية المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تحديد الملاءة المالية للمؤسسات الصناعية، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 06، 2018، ص. 101.

²: محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، عمان، 2010، ص. 48.

³: وائل محمد صبري إدريس، ظاهر محسن منصور الغالي، إدارة الاداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص. 63.

2. **المنافسة التنظيمية:** يقوم بإعطاء معلومات للمسيرين لرسم صورة أوضح للأداء، بالإضافة إلى ضمان سلامته وكفاءته من الناحية الإدارية كما يساعد على معرفة مدى تطبيق الافراد لمعايير الأداء المحددة وتصرفهم في موارد المؤسسة.

3. **التكنولوجيا:** يستلزم على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة التي تنسجم مع نشاطها وأهدافها وذلك بسبب التطور السريع الذي عرفه عالم الاعمال والتحديات التي تواجه المؤسسة في التكيف معها، بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، كما تعمل التكنولوجيا على خفض التكاليف والمخاطر، زيادة الحصة السوقية أرباحها.

4. **الحجم:** بينت العديد من الدراسات أن هناك علاقة طردية بين الحجم والأداء، حيث يعتبر الحجم عائق امام السيورة الحسنة للأداء، إذ تصبح إدارة المؤسسة أكثر تعقيداً كلما زاد حجمها ويكون أدائها أقل فعالية، وإيجاباً فإن زيادة حجم المؤسسة يرفع من عدد المحللين المهتمين بها وأن سعر المعلومة الواحدة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

لا تستطيع الإدارة معرفة محققته من نتائج وما ضيعته من فرص إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي لها وهذا من أجل تحديد خططها المستقبلية وبلوغ غايتها ولهذا فإننا في هذا المطلب تطرقنا إلى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، ومفهوم وخطوات وشروط تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

عرف تقييم الأداء المالي على أنه: "مدى القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقاً للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي¹.

¹: نبيلة قدور، وحمزة العرابي، المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2018، ص. 188.

كما ورد أيضا أن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة هي: "تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وذلك لخدمة أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا."¹

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

نظرا للتوسع الكبير في أنشطة المؤسسات واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للوسائل الاستثمارية مما يستوجب عليها تقييم أداء تلك الوسائل، هناك العديد من الجهات التي تحتاج إلى تقييم الأداء المالي وهذا ما يبين أهميته، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:²

- تعد عملية تقييم الأداء المالي كمحاولة لتجاوز القصور الذي يمكن أن يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- تفصح عملية تقييم الأداء المالي عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها على أكمل وجه؛
- ترتبط عملية تقييم الأداء المالي بالتخطيط، حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه؛
- تساعد عملية تقييم الأداء المالي في توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية لتكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- تقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة مستقبلا، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة يتطلب الأمر الاستغناء عنها.

ثالثا: أهداف تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:³

- قدره المؤسسة على تحقيق الأرباح الكافية والقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛
- كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال العامل بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم؛
- الوقوف على كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة بتكاليف أقل ونوعية جيدة؛
- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بين الأهداف المدرجة في خططها الإنتاجية؛
- الكشف عن مواصفات الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تساعد مستقبلا؛
- تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع.

¹: السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص. 38.

²: فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المناهج لنشر، الأردن، 2001، ص: 92-93.

³: مجيد محمود الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص. 32.

- الخطوة الرابعة: وتعتبر الأخيرة وتعنى بوضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات المتعامل معها ومعالجتها.

الفرع الثاني: خطوات ومؤشرات تقييم الأداء المالي

أولاً: خطوات تقييم الأداء المالي

تتمثل خطوات عملية تقييم الأداء المالي فيما يلي¹:

- الخطوة الأولى: الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعدادا الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- الخطوة الثانية: احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء والربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء.
- الخطوات الثالثة: دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

ثانياً: مؤشرات تقييم الأداء المالي

1. المؤشرات التقليدية

1.1. مؤشرات التوازن المالي

لدراسة التوازن المالي للمؤسسة يتم استعمال مؤشرات التوازن المالي التي تعالج وتحلل الميزانية، وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

❖ رأس المال العامل الصافي: صافي رأس المال العامل يمثل الفرق ما بين الأصول المتداولة وما بين الخصوم

المتداولة، ومن ثم فإنه يتعين دائماً أن يكون الفرق موجباً وأن يكون بالقدر المناسب الذي لا يقل عن احتياجات التشغيل والذي يمثل الحد الأدنى لرأس المال العامل المتعين تواجده باستمرار في الشركة.²

ويحسب من أعلى الميزانية كما يلي:

¹: محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص -ص. 51-52.

²: مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009، ص. 281.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

كما يمكن حسابه من أسفل الميزانية وفقا للصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

وتظهر حالات صافي رأس المال العامل كما يلي:

- $FR > 0$ هذا يعني قاعدة التوازن محققة (الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و جزء من أصول المتداولة).

- $FR < 0$ هذا يعني أن جزء من الاستخدامات الثابتة تم تمويله بالموارد المتداولة.

- $FR = 0$ وهذا يعني أن الموارد الثابتة مولت فقط الموارد الثابتة.

❖ **رأس المال العامل الخاص:** ويقصد به مدى تغطية احتياجات المؤسسة طويلة الأجل لتحقيق السير العادي

لنشاط المؤسسة بالاعتماد على أموالها الخاصة،¹ ويمكن حسابه بطريقتين:

- من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أموال خاصة} - \text{أصول غير جارية}$$

- من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول جارية} - \text{مجموع الديون}$$

❖ **رأس المال العامل الأجنبي:** ويمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها لتمويل نشاطها،

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

¹: مسعود بويان، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020/2019، ص.38.

والهدف من حساب رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) هو معرفة مدى ارتباط المؤسسة مع الغير في تمويل مختلف استخداماتها سواء القصيرة أو الطويلة الأجل.¹

❖ **احتياج الرأس المال العامل:** هو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.² وهو الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال ويمثل العجز في تمويل الأصول المتداولة خارج الخزينة بواسطة الخصوم المتداولة خارج الخزينة.³

ويحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - المتاحة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

❖ **الخزينة:** هي مجموعة الأموال التي هي في حوزة المؤسسة لمدة تقدر بدورة الاستغلال، بحيث يكون لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها، وتشمل القيم الجاهزة (المتاحة) تحت تصرف المؤسسة.⁴

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

2.1. النسب المالية

وهي تضم مجموعة من النسب التي تستخدم في إعطاء تقديرات الأوضاع معينة بالمؤسسة تتعلق بالربحية والسيولة والنشاط، وتتميز بسهولة حسابها نسبياً. يمكن تقسيم النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

¹: مسعود بويابون، المرجع السابق، ص.39.

²: محمد فتحي نواصري، ناصر دادي عدون، دراسات مالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص.26.

³: محمد العززي، وبوعلام بن لعور، التسيير المحاسبي والمالي السنة الثالثة من التعليم الثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2018/2017، ص.173.

⁴: رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية لنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص.201.

❖ **نسب السيولة:** هي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل، وتحديد درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير. وتسعى لتجنب الوقوع في عدم القدرة على الدفع.¹ وتشتمل هذه المجموعة على النسب التالية: نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المختصرة ونسبة السيولة السريعة.

وتحسب بالعلاقات التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{قيم غير جاهزة} + \text{قيم جاهزة}}{\text{الديون القصيرة}}$$

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

❖ **نسب النشاط:** تقيس نسب النشاط كيفية استخدام المنشأة لمواردها بفاعلية وكفاءة، ولذلك فإن تلك النسب تتضمن المقارنة بين مبيعات المنشأة وبعض عناصر الاصول.² وتستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم، وتمثل هذه النسب في:³ معدل دوران إجمالي الأصول، معدل دوران أصول ثابتة، معدل دوران أصول متداولة.

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم أعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{معدل دوران أصول ثابتة} = \frac{\text{رقم أعمال}}{\text{أصول ثابتة}}$$

$$\text{معدل دوران أصول متداولة} = \frac{\text{رقم أعمال}}{\text{أصول متداولة}}$$

❖ **نسب الربحية:** هنالك العديد من مقاييس الربحية، وهي بشكل عام تقيس ربحية الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار، مستوى المبيعات، حجم الاصول، حقوق الملكية، وما لا شك فيه عند عدم تحقيق المؤسسة للأرباح

¹: Jack Forget, **analyse financière**, Ed d'organisation, France, 2005, p. 121.

²: محمد عبد الله شاهين محمد، **محافظ الأوراق المالية: إدارة-تحليل-تقييم**، دار هميثر للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص. 125.

³: صافي فلوح، وآخرون، **تحليل القوائم المالية**، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، سوريا، 2009/2008، ص-ص: 157-153.

يصبح الدائنين والمساهمين في قلق، أي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح.¹ وندرج فيما يلي النسب لأكثر استخدام وهي:

هامش صافي الربح = صافي الربح (بعد الضريبة) / صافي المبيعات

العائد على الموجودات (الأصول) = صافي الربح بعد الضرائب / مجموع

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

❖ **نسب المديونية نسب المديونية:** تقيس هذه النسب درجة المديونية، وهذا النوع من التمويل يترتب عليه أعباء مالية يجب دفعها عند الاستحقاق قبل دفع أي أرباح للمالكين، والتوقف عن دفع هذه الأعباء يؤثر على وضع المؤسسة، لذلك يجب عليهم تحديد الدرجة.² وهي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

نسبة القدرة على التمويل الذاتي = الديون م وط الأجل / قدرة التمويل الذاتي

نسبة تغطية المصارف المالية = المصاريف المالية / رقم الأعمال السنوي

2. المؤشرات الحديثة

على الرغم من أن البيانات المحاسبية توفر لنا معلومات مهمة للغاية إلا أن القيود المفروضة عليها كثيرة، وللتغلب على هذه القيود والحدود فقد قام المحللون بإجراء تعديلات على هذه البيانات لتوفير أساليب بديلة لتقييم الأداء.⁴ ومن أبرز المؤشرات الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي نذكر ما يلي:

¹: سمير عباس أحمد، وعبد علي حنظل، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 32، العراق، 2012، ص. 255.

²: نفيسة حجاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي، دراسة حالة عينية من المؤسسات البترولية الجزائرية، اطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2017، ص. 22.

³: عبد الرؤوف عز الدين، وصابر بوعونية، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق ألتمان في مؤسسة تواب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص. 118.

⁴: محمد صالح الحناوي، ونهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص. 94.

- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)؛
- الربح الاقتصادي (EP)؛
- القيمة السوقية المضافة (MVA).

1.2 القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

ظهر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر حديث سنة 1991، لتغلب على العيوب التي ظهرت في المؤشرات التقليدية نتيجة تأثرها بالأرباح المحاسبية.¹

فهذا المؤشر هو مقياس لإنجاز الربح الحقيقي، حيث يرتبط بتعظيم ثروة الملاك على مدى الزمن وهو الفرق بين صافي الربح المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض. وهي بذلك تعبر عن الربح الاقتصادي الكلي، بمعنى أنها ليست النتيجة المحاسبية الصافية التقليدية، ولكنها الفائض الناتج بعد طرح تكلفة الأموال الإجمالية بما فيها الأموال الخاصة.² ويتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة وفق العلاقة التالية:³

$$EVA = (ROCI - CMPC) \times CI$$

حيث أن:

ROCI : العائد على رأس المال المستثمر.

CI : الأموال المستثمرة.

CMPC : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، $CMPC = k_{cp} (C_p/D + C_p) + (K_d (1-T) (D_n/D_n + C_p))$

Kcp : تكلفة الأموال الخاصة

Kd : تكلفة الديون

Dn : الديون

¹: محمد زرقون، وآخرون، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم-دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2018. ص. 218.

²: ناصر بن سنة، ويوسف قاشي، دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات خلال الفترة (2014-2018)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2021، ص. 214.

³: محمد مغنم، تقييم الأداء المالي باستخدام طريقة القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) حالة مؤسسة "SOFTALCONSTRUCTION" للفترات المالية (2011-2014)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2021، ص. 188.

Cp: الأموال الخاصة

T: الضريبة علي الأرباح

ويمكن القول إنه إذا كانت:¹

- $EVA < 0$: هناك خلق للقيمة.

- $EVA > 0$: هناك تدمير للقيمة.

- $EVA = 0$: تساوي بين قيمة الاستثمار وتكلفته أي انعدام خلق القيمة.

2.2. الربح الاقتصادي (EP): تبنت العديد من المؤسسات الربح الاقتصادي (EP) لقياس الأداء وتقييم

ومكافأة الأداء الإداري بدلا من الربح المحاسبي، حيث إن الربح الاقتصادي في جوهره هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، إذ تشمل التكاليف كل النفقات التي تتحملها المؤسسة بما فيها تكلفة رأس المال، وما تم التركيز عليه في مفهوم الربح الاقتصادي هو لفت الانتباه إلى تكلفة رأس المال.

ويتم حساب الربح الاقتصادي وفقا للصيغة التالية:²

$$\text{الربح الاقتصادي} = \text{الإيرادات} - (\text{التكاليف} + \text{تكلفة رأس المال})$$

3.2. القيمة السوقية المضافة (MVA): يقيس هذا المؤشر الثروة التي تخلقها المؤسسة، فإذا كانت القيمة

الاقتصادية المضافة تحسب لكل فترة (عادة سنة)، فإن القيمة السوقية المضافة تحسب لمجموعة من السنوات، حيث تمثل القيمة الحالية لسلسلة القيم الاقتصادية المضافة المقدرة لحظة التقييم.

ويمكن حساب القيمة السوقية المضافة كالتالي:³

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{القيمة الدفترية للأسهم}$$

¹ عبد الكريم خيري، مدى مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في تحديد القيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في

البورصة-دراسة حالة لمجمع صيدال، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، 2021، ص. 310.

² حسن نمسي، تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسة من منظور خلق القيمة - دراسة حالة لمجمع صيدال (2011-2012)، مذكرة

ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2021/2022، ص. 32.

³ محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص. 218.

المبحث الثالث: فعالية مؤشرات خلق القيمة وعلاقتها بالأداء المالي

أصبحت مؤشرات الأداء من منظور خلق القيمة من الركائز الأساسية في تقييم الأداء نظرا إلى تعدد مجالات استخدامها في تسهيل إدارة واستمرارية المؤسسة، إلا إن استمرارية نشاط المؤسسة لفترة طويلة يعتمد على تحقيق إيرادات ولا يمكن الحكم على إيرادات المؤسسة دون الاعتماد على نسب المردودية.

المطلب الأول: مجالات استخدام مقاييس الأداء من منظور خلق القيمة وانتقاداتها

لقد حاولت العديد من المؤسسات تبني مقاييس الأداء من منظور خلق القيمة من أجل استخدامها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للاتصال بالمستثمرين، وعلى الرغم من الشهرة الواسعة التي اكتسبتها هذه المقاييس فإن الواقع أكد أن لها مواطن القصور التي عجزت عن تحقيقها.

الفرع الأول: مجالات استخدام مقاييس الأداء من منظور خلق القيمة

هناك أربعة تطبيقات أساسية لمقاييس خلق القيمة هي:¹

1. إدارة المؤسسة

يمكن استخدام مقاييس الأداء من منظور خلق القيمة في إدارة المؤسسة من عدة أوجه ، فهذه المقاييس يمكن أن تستخدم في التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي من خلال المساعدة في تقييم الاستثمارات الداخلية وإمكانية النمو الخارجي، وبالتالي اتخاذ القرارات على أساس القيمة سواء على مستوى وحدات الأعمال أو الأقسام وحتى على مستوى المؤسسة ككل، كما أن استخدام هذه المقاييس يساعد على ربط مكافآت الإدارة والموظفين بخلق القيمة مما يدفعهم للبحث عن زيادة القيمة للمساهمين، تقييم وإدارة عمليات الاندماج والاستحواذ حتى لا تدفع إدارة المنشأة أكثر مما ينبغي في هذه العمليات.

2. إدارة الأداء في جميع المستويات التنظيمية

يشمل استخدام مقاييس الأداء من منظور خلق القيمة كافة المستويات التنظيمية للمؤسسة، حيث لا يقتصر تطبيقها على مستوى المؤسسة ككل بل يمتد كذلك إلى أقسامها. وحتى تنجح عملية إدارة الأداء على مستوى الأقسام يجب على إدارة المؤسسة تجزئة العمليات التشغيلية إلى مراكز أداء قابلة للاستغلال على هذا الأساس، فإن

¹: هشام مجري، تقييم مقاييس الأداء من منظور خلق القيمة للمساهم، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (ب)، العدد 42، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، 2014، ص. 99.

مقاييس الأداء من منظور خلق القيمة تسمح بإدارة أداء الأقسام في الاتجاه الذي يتماشى مع تحقيق مصالح المساهمين.

3. الاتصال الداخلي والخارجي

يمثل الاتصال الداخلي والخارجي للمؤسسة مجالاً آخر لتطبيق مقاييس الأداء من منظور خلق القيمة، أين تعد عملية الاتصال الداخلي بالموظفين جد ضرورية من أجل فهم خلق القيمة وكيفية تأثيرهم فيها، من خلال توضيح أهداف الاستراتيجية المبنية على القيمة واتخاذ مختلف القرارات. كما تساعد هذه المقاييس في عملية الاتصال الخارجي بالمستثمرين في السوق المالي، أين يبحث مجتمع المستثمرين عن معرفة المعلومات المتعلقة بمدى قدرة المنشآت على خلق القيمة.

4. تحليل الاستثمار

تساعد مقاييس خلق القيمة المحللين الماليين ومديري المحافظ على تقييم الأسهم على أساس القيمة واختيار محفظة الأوراق المالية ومراقبة المخاطر. وجدير بالذكر أن المحللين يستخدمون أيضاً هذه المقاييس من أجل تقييم أداء فروع المؤسسة كالأقسام أو الأسواق من خلال استخدام البيانات المنشورة والمعلومات الخاصة بالمؤسسات وقطاعات نشاطهم.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لمقاييس الأداء من منظور خلق القيمة

أولاً: الانتقادات الموجهة للمؤشرات التقليدية

واجهت المؤشرات التقليدية عدة انتقادات في تقييم الأداء، ومن أهم الانتقادات نذكر:¹

- عدم القدرة على تحديد القيمة الاقتصادية الحقيقية لثروة الملاك مما ينعكس في القيمة السوقية لأسهم الشركة؛
- البساطة الكبيرة والسطحية لهذه المؤشرات كأداة قياس تستخدم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات، فضلاً عن أنها قد تؤدي إلى حساب قاعدة استثمارية لمعدل العائد، مثل استخدام التكلفة التاريخية، أو القيمة السوقية بشكل غير صحيح، مما يؤدي إلى إضعاف العلاقة بين ربحية الوحدات وربحية المؤسسة.

¹ : عبد المحسن توفيق شبلبي، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 06، العدد 23 بسكرة، 2009، ص. 39.

- عدم التركيز على الربحية، واعتبارها من الأهداف الرئيسية للمؤسسة، بل التركيز على الأهداف التجارية، واعتبارها من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.
- هذه المعاملات لا تأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال، وبالتالي لا تخدم مصلحة المساهمين، لأنهم يعتبرون أن الحد الأدنى للعائد الذي يتوقعونه، كما أنهم يميلون أيضاً إلى الاستثمار الذي يحقق عوائد على المدى الطويل لأنه يعتمد على ذلك. حول قاعدة قبول المشاريع التي تحقق الربحية على المدى القصير.
- تجاهل تكلفة التمويل من خلال الملكية أو المشاركة في حساب الربح المحاسبي، حيث من المعروف أن الربح المحاسبي يأخذ في الاعتبار تكلفة التمويل فقط من خلال القروض والسندات ويتجاهل تكلفة التمويل من خلال الملكية بشكل كامل، مما قد يعطي في كثير من الأحيان الانطباع بأن أداء المؤسسة مرضٍ، مع العلم أنه إذا تم أخذ هذه التكلفة في الاعتبار، فإن نتيجة التقييم ستتغير.
- الاعتماد بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية التاريخية القائمة على مبدأ الاستحقاق، حيث قد تصبح المعلومات قديمة وبعيدة القيمة في حالة التضخم، وتعتمد على قياس الأرباح وليس التدفقات النقدية، وهو الأمر الأكثر أهمية لبقاء ونجاح الوحدة الاقتصادية واستمرار أعمالها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- عدم فعاليتها في الكشف عن حالات الفشل والإفلاس التي تتعرض لها المؤسسة، وكذلك عدم قدرتها على مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في تحديد قراراتهم الاستثمارية السليمة، بسبب اعتماد مؤشرات الأداء التقليدية على المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاقات والقيم التاريخية وطرق المحاسبة، مما يوضح مدى أهمية ما يلعبه التحليل المالي، ودوره في عملية صنع القرار، وقدرته على إرضاء مصالح العديد من الأطراف المختلفة.

ثانياً: الانتقادات الموجهة للمؤشرات الحديثة

- لا تخلو المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء من بعض العيوب، ومن أهمها نذكر:¹
- تحد القيمة الاقتصادية المضافة من الاستخدام الجيد لمؤشر (EVA)، لأنه يهمل بعض التغييرات والتعديلات المحاسبية؛
- القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة تمثلان فقط طريقة صافي القيمة الحالية، حيث لم يحملا أي إضافة إليها، وكل ما تمت معالجتهما من خلالهما هو إعادة صياغة بسيطة؛

¹: خيضر خنفرى، ومرتم بورنيسة، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس، ص. 64.

- من عيوب طريقة القيمة المضافة في السوق أنها لا تأخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة، أي العوائد المتوقعة. مما سبق نستنتج أن مؤشرات الأداء المالي هي من أهم المحاور لتقييم الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، حيث تمثل القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة اتجاهات حديثاً يتم من خلاله تقييم النتائج المالية للمؤسسة. يساعد المديرين في العثور على أفضل طريقة لخلق القيمة الآن وفي المستقبل.

المطلب الثاني: دراسة مردودية المؤسسة

إن استمرارية نشاط المؤسسة لفترة طويلة يعتمد على تحقيق إيرادات كافية لتغطية الالتزامات، وتحقيق معدلات جيدة للمساهمين والملاك.

الفرع الأول: مفهوم المردودية وأهميتها

أولاً: مفهوم المردودية

تعرف المردودية حسب (PIRRE CONSO) بأنها "مفهوم يطبق على كل نشاط اقتصادي عند استخدام كل الإمكانيات المادية والبشرية والمالية."¹ ويحسب بالعلاقة:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{الوسائل}}$$

ثانياً: أهمية المردودية

تتجلى أهمية المردودية في:²

- الحفاظ على الأموال وتخصيصها لأفضل الاستخدامات بالإضافة إلى دعم التوازن المالي لدى المؤسسة؛
- قياس القدرات الداخلية لتمويل الاحتياجات وضمان إشباعها لكل الأطراف في المؤسسة؛
- تستخدم كوسيلة لتحقيق الاستراتيجية كتطوير ونمو المؤسسة.

¹: pierre vernimmen, **Finance d'entreprise**, Dalloz édition, Paris, France, 2009, p. 703.

²: محمد عماد سعدي، وبومدين طيبي، المردودية كأداة فعالة لتقييم المؤسسات الاقتصادية - حالة فرع إنتاج الحليب ومشتقاته (GIPLAIT) بولاية تلمسان، معارف، المجلد 16، العدد 02، 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، ص. 579.

الفرع الثاني: أنواع المردودية

أولاً: المردودية المالية

وتقيس النتيجة الصافية المتحصل عليها باستخدام الأموال الخاصة للمؤسسة، كما تقيس كفاءة المسير في جعل رأس المال الخاص أكثر مردودية، ويحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وكلما كانت النسبة أكبر من الصفر أي أن المؤسسة حققت ربح كلما كان أفضل لها، وتهم هذه النسبة بالدرجة الأولى الشركاء، فإذا كانت النسبة مرتفعة فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في زيادة أموالها الخاصة.

ثانياً: المردودية الاقتصادية

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة استخدام ممتلكات المؤسسة لتحقيق الأرباح بغض النظر عن طريقة التمويل، فهي تساعد على قياس ربحية الاستثمارات المستخدمة، وتحسب كما يلي:²

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وكلما كانت النسبة أكبر من الصفر كلما كان أفضل للمؤسسة، مع مراعاة حجم الاستثمارات ومقارنتها مع السنوات السابقة، ومع المؤسسات المنافسة. تقيس نسبة المردودية الاقتصادية العائد على الأصول أي ربح كل 1 دج مستثمر في أصول المؤسسة سواء كانت هذه الأصول في شكل موجودات متداولة أو موجودات غير متداولة ملموسة أو غير ملموسة.

ثالثاً: المردودية التجارية

تتم هذه النسبة بتقييم نشاط المؤسسة وذلك بمقارنة النتيجة برقم الاعمال المحقق، إذا يتطلب علي المؤسسة الحصول على ربح ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان رقم الاعمال والإيرادات الأخرى أكبر من مجموع التكاليف التي تتحملها المؤسسة، وتحسب نسبة المردودية التجارية كمايلي:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال}}$$

¹: مسعود بويباون، مرجع سبق ذكره، ص.49.

²: المرجع نفسه، ص. 49.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية

بمديرية توزيع الكهرباء

والغاز بقالمة للفترة

(2018-2021)

تمهيد

بعد أن تناولنا مختلف الجوانب النظرية بما يتوافق مع متغيرات الدراسة، يأتي الجانب التطبيقي بمثابة إسقاط لأهم الأمور النظرية من خلال دراسة تطبيقية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة، في محاولة لتقييم الأداء المالي باستخدام بعض المؤشرات المساعدة في ذلك، من خلال الاعتماد على القوائم المالية للشركة محل الدراسة والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للفترة (2018-2021) مقسمة على النحو التالي:

- الفترة الأولى: قبل جائحة كورونا (2018-2019)

- الفترة الثانية: أثناء جائحة كورونا (2020-2021)

وبناء على ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية قالمة.
- المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية.
- المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة ودراسة قدرتها على خلق القيمة.

المبحث الأول: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز قالمة

يعد توزيع الكهرباء والغاز خدمة عامة بهدف ضمان استمرارية التزويد بالكهرباء والغاز لكافة أفراد المجتمع في أحسن الظروف من حيث الجودة والسعر، تطرقنا في هذا المبحث أولاً إلى تقديم نظرة عامة عن الشركة الوطنية (الشركة الأم) ثم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة مروراً بنشاطاتها وأهدافها، وكذا بتنظيمها الهيكلي مع بيان مهام مختلف الأقسام.

المطلب الأول: تقديم الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز

تعد الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز إحدى المؤسسات الوطنية الكبرى لها وزن اقتصادي، ومن خلال هذا المطلب حاولنا إعطاء نظرة عامة على هذه الشركة من حيث النشأة والتطور ثم إبراز أهم أهدافها وآفاقها.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

أولاً: نبذة تاريخية وجيزة عن الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

"سونلغاز" هي المشغل التاريخي في مجال إمداد الطاقات الكهربائية والغازية في الجزائر، تتناسب مساهمتها في تنفيذ سياسة الطاقة الوطنية مع برامج التنفيذ الرئيسية في كهربة الريف وتوزيع الغاز العام، مما جعل من الممكن رفع معدل التغطية بالكهرباء إلى ما يقارب من 98٪ ومعدل اختراق الغاز الطبيعي بنسبة 43٪.

تم إنشاء الشركة العمومية كهرباء وغاز الجزائر (EGA) بموجب المرسوم الصادر في 16 أغسطس 1947 الناتج عن قوانين التأميم الفرنسية.¹

في سنة 1983 تزودت المؤسسة بخمس شركات فرعية متخصصة وهي:

(KAHRIF) لكهربة الريف، (KAHRAKIB) للبنية التحتية والتكبيات الكهربائية، (KANAGHAZ) لأنشاء شبكات الغاز، (INERGA) للهندسة المدنية، (ETTERKIB) للتجميع الصناعي، (AMC) لصناعة العدادات واجهزة القياس والتحكم.

¹ : وثائق مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة (الملحق 01).

وفي سنة 1991 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عامة صناعية وتجارية (EPIC) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية.

في سنة 2002 أصبحت سونلغاز شركة مساهمة (SPA)، وقد منحها هذا الشكل الفرصة في توسيع نشاطاتها ونطاق مبادلاتها (داخل وخارج الحدود).

في سنة 2004 أصبحت سونلغاز شركة قابضة، حيث قامت بإعادة هيكلة نفسها في شكل ثلاث شركات: شركات: الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء (SPE)، الشركة الجزائرية لإدارة شبكة نقل الكهرباء (GRTE)، الشركة الجزائرية لإدارة شبكة نقل الغاز (GRTG).

أما في سنة 2006، تم إنشاء خمس شركات أخرى هي:

مشغل النظام الكهربائي (OS)، الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الجزائر (SDA)، الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز لمركز (SDC)، الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الشرقي (SDE)، شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء وغاز الغرب (SDO).

سنة في 2017 تم المصادقة على تأسيس (sonelgaz)، كمجموعة صناعية مكونة من 16 شركة تابعة.

ويتكوّن مجمع سونلغاز حاليا من 14 شركة فرعية، يتم تسييرها مباشرة من قبل الشركة القابضة وكذا 12 شركات أخرى بالمساهمة.

ثانيا: تعريف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

أقر المخطط التنظيمي الجديد المعد من طرف السلطات العمومية إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المسماة اختصارا (SDC) كنتيجة لضم شركات التوزيع للشرق والوسط والغرب من جهة حيث أنشئت الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SDC) ش ذ أ " شركة ذات أسهم بتاريخ 2017/04/04 برأس مال يفوق 64 مليار دينار جزائري يتواجد مقرها الاجتماعي ب 20 نهج محمد بوضياف وإلحاق شركة التوزيع للجزائر كفرع من جهة أخرى تسيير عبر 52 مديرية للتوزيع موزعة عبر التراب الوطني.¹

وتتمحور مهام الشركة حول:

¹ : وثائق مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة (الملحق رقم 01).

- تكيف الشبكات الحالية مع التكنولوجيات الحديثة للغد من أجل البقاء دوما على استعداد لتلبية حاجيات الزبائن.
- تأمين الهياكل والبنيات الأساسية لمواجهة تزايد الاستهلاك وخاصة استهلاك الطاقة الكهربائية (قدرات الشبكات والمحولات الرئيسية، تأمين الخطوط من العوامل المناخية) من جهة، والتزايد المستمر في الإنتاج والحوادث واسعة النطاق.
- تلبية طلبات الربط بالكهرباء والغاز في أحسن الظروف.
- المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيمنا وأهدافنا.
- في إطار برامج الدولة مرافقة وإنجاز مشاريع التنمية وفقا لمهام الشركة. وتتمثل صلاحيات سونلغاز في:
- ضمان نوعية واستمرارية الخدمة؛
- استغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز؛
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز من أجل ربط الزبائن الجدد؛
- ضمان أمن وفعالية الشبكات؛
- ضمان التوازن بين العرض والطلب على الطاقة؛
- تسويق الكهرباء والغاز.

الفرع الثاني: أهداف وآفاق الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

أولا: أهداف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

تسعى مؤسسة سونلغاز كغيرها من المؤسسات الاقتصادية وبصفتها كمرفق عام فإن أول أهدافها يكون تحقيق الربح، بإضافة إلى جملة من الأهداف نذكر منها:¹

- التحسين والرفع من جودة منتجاتها؛
- زيادة الدخل للدولة من حيث تسويق الغاز والكهرباء؛
- العمل على تقليص التكاليف من خلال اختيار أحسن الطرق لتوزيع الغاز والكهرباء؛

¹ : وثائق مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة (الملحق 01).

- تحفيز العمال للعمل بجهود أكثر في مواكبة التغيرات التي تحدث؛
- الحد من الكوارث في المجتمع عن طريق القيام بالحملات التحسيسية لفائدة المواطنين وتكثيفها.

ثانيا: آفاق الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

تطمح الشركة إلى القيام ب:¹

- شراكة لتصنيع عوازل الكهرباء من الزجاج المقوّى؛
- شراكة لتصنيع المحولات عالية الطاقة؛
- شراكة من أجل تصنيع المحولات الحرارية وأجهزة استرجاع الطاقة الحرارية؛
- شراكة لإنشاء شركة للهندسة والتمويل والإنشاءات مع الشركات الكورية؛
- شراكة لتصنيع توربينات الغاز والتوربينات البخارية ومولدات التيار المتناوب وأنظمة القياس والتحكم.

المطلب الثاني: تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز بقائمة

للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز عدة فروع موزعة على كافة التراب الوطني، وقد كانت دراستنا التطبيقية على مديرية توزيع الكهرباء والغاز بقائمة، لذا خصصنا هذا المطلب لإعطاء صورة عامة عن المؤسسة محل الدراسة.

الفرع الأول: مديرية توزيع الكهرباء والغاز قائمة

أولا: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز قائمة

إن مديرية التوزيع قائمة تابعة للشركة الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز للشرق، ومديريتها العامة متواجدة بولاية قسنطينة وهي بدورها تابعة لشركة التوزيع للوسط (SDC)، أنشئت سنة 1979، مقرها الرئيسي شارع مرزوق حسين، وتعمل على تغطية كل قطاع الولاية عن طريق توزيع الكهرباء والغاز، وأن عدد عمالها في أواخر سنة 2020 هو: 439 عاملا موزعين كالتالي: 120 إطارا، 187 مختصين، 132 منفذين.

تتفرع عنها خمس (05) وكالات تجارية متواجدة عبر أقطار الولاية هي: الوكالة التجارية بقائمة، الوكالة التجارية بهيلوبوليس، الوكالة التجارية ببوشقوف، الوكالة التجارية بوادي الزناتي والوكالة التجارية ماونة.

¹ : الموقع الرسمي لمجمع سونلغاز، <https://www.sonelgaz.dz/ar>، تاريخ التصفح: 2023/06/02.

أما بالنسبة لمصالح الاستغلال فتوجد مصلحتان لاستغلال الكهرباء والغاز هما:

- مصلحة استغلال الكهرباء: متواجدة في كل من قالمة، بوشقوف، وادي الزناتي وقلعة بوصبع.
- مصلحة استغلال الغاز: متواجدة في كل من قالمة، بوشقوف، وادي الزناتي وقلعة بوصبع.

ثانيا: نشاطات مديرية توزيع الكهرباء والغاز قالمة

تتمثل نشاطاتها في:¹

- توصيل كل شبكات الكهرباء لكل الزبائن طبقا لتعليمات الحكومة الجزائرية؛
- تزويد الأفراد بكافة المعلومات والاستفسارات عن الكهرباء والغاز، وضرورة وجوده في كل مكان؛
- نشر الأمان والطمأنينة داخل قلوب أفراد المجتمع أثناء قيامهم بأعمالهم عن جود كهرباء والغاز؛
- تنمية وتطوير المجتمع من خلال أحقيته في استغلال الغاز والكهرباء.

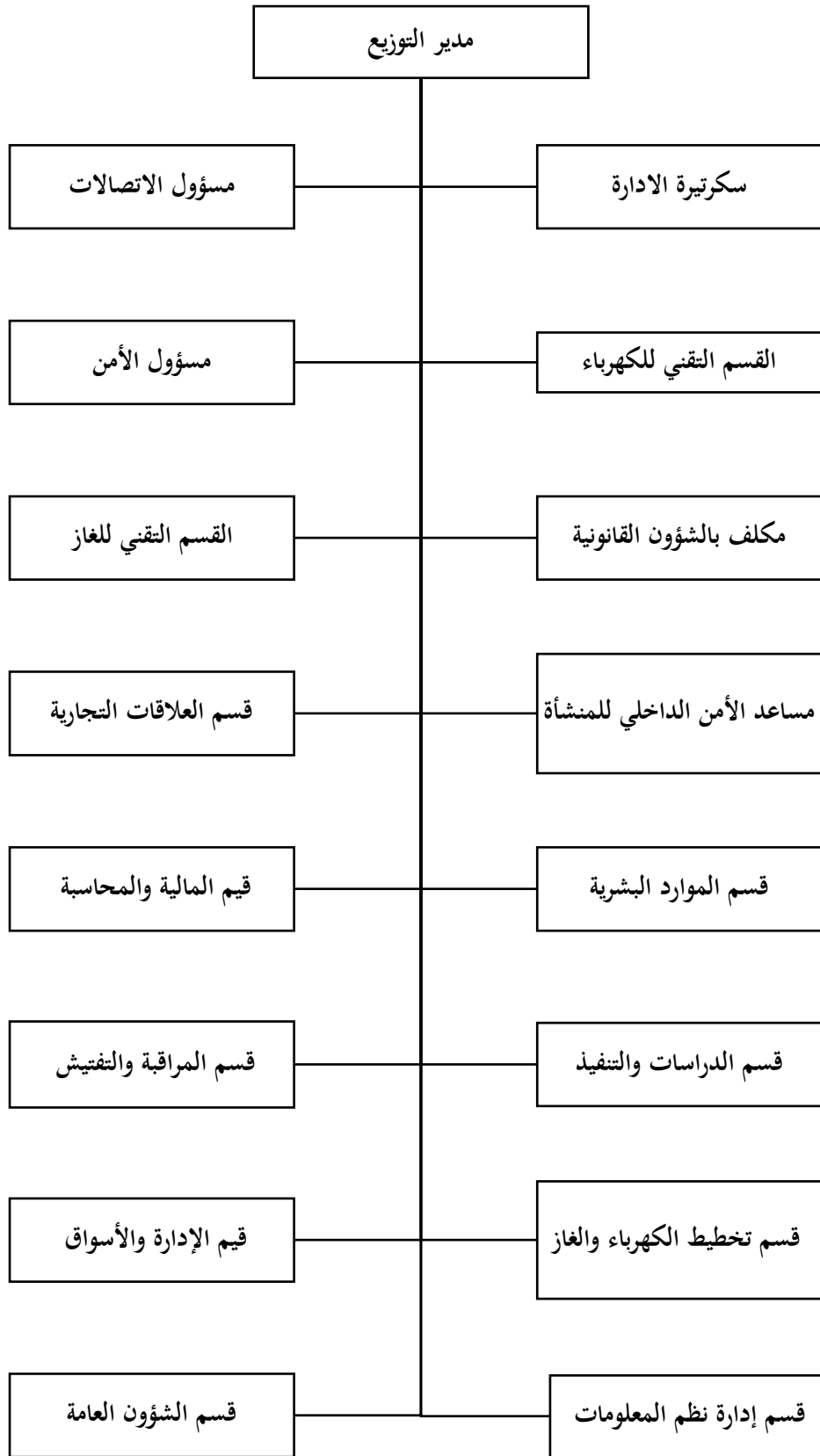
الفرع الثاني: التنظيم العام لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة

تتألف مديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة من الأقسام الموجودة ضمن الهيكل التنظيمي والتي تظهر في

الشكل رقم (05) كما يلي:

¹ : وثائق مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة (الملحق رقم: 01).

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع ونقل الكهرباء بقالمة



المصدر: الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة (الملحق رقم:03)

بالنظر إلى الشكل أعلاه، يمكن توضيح المهام الموكلة لكل قسم فيما يأتي:

1. المديرية: وتضم:

❖ **المدير:** يعتبر المدير المسؤول الأول فهو المنسق المشرف والمسير الرئيسي وممثلها على كل المستويات حسب

الإقليم، وعلى هذا المدير أن يكون متحصلا على تكوين عال يخوله تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه، كما

يجب أن يتصف بصفات القائد المسير الذي يستطيع قيادة طاقمه وإدارة الأعمال. ومن بين المهام التي يتكفل

بما يلي:

- اتخاذ القرارات المتعلقة بالأهداف والسياسة العامة لكل نشاط المديرية والمصادقة عليها؛

- توزيع الوظائف والمهام على مختلف رؤساء الأقسام ومساعديه ومراقبتهم؛

- العمل على التنسيق والتوجيه والنصح والإرشاد لمختلف أعضاء مجلس المديرية وتبادل الآراء ووجهات النظر؛

- تمثيل المديرية داخل الولاية وخارجها في المنتديات والتداولات والاجتماعات.

❖ **الأمانة:** وتتلخص أهم الأعمال التي تتولى الأمانة أداءها فيما يلي:

- تنظيم مواعيد المدير وتسجيلها وكذا عملية الزيارات والاستقبال؛

- استلام وإرسال البريد اليومي وعرضه على المدير للاطلاع عليه ثم توزيعه إلى مختلف الأقسام؛

- استقبال المخابرات والمكالمات الخاصة بالمدير.

❖ **مصلحة الشؤون القانونية:** من أهم وظائفها نذكر:

- متابعة كل القضايا التي يتم فيها التعدي على ممتلكات الشركة أو سرقة الكهرباء؛

- التكفل بمهمة تحصيل كل المستحقات والتعويضات الخاصة بالشركة في إطار النزاعات مع الغير؛

- التكفل بالشكاوى المقدمة من طرف المواطنين؛

- اختيار المحامين لتولي القضايا المهمة والحساسة والتنسيق معهم؛

- الإنابة عن المدير وتمثيله أمام الهيئات القانونية.

❖ **مهام مهندس الدراسات الأمنية:** هو إطار متحصل على شهادة مهندس دولة في الأمن الصناعي، ومن وظائفه الرئيسية التدخل السريع فيما يتعلق ب:

- تطبيق التعليمات الشرعية والأوامر المتعلقة بالصحة والأمن؛

- تحضير مناهج وطرق عمل من شأنها ضمان الأمن والشروط الحسنة للوقاية من الحوادث المهنية؛

- التحقيقات الضرورية بسبب أي حادث أو مرض مهني نتج عن وفاة عامل أو عجز.

❖ **مهام مساعد الأمن الداخلي:** من الوظائف الرئيسية لمساعد الأمن الداخلي هي:

- التنسيق مع فرع شركة الوقاية والعمل الأمني في المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي للوحدة المتواجد بها.

- حماية المؤسسة من أعمال السرقة أو محاولات تخريبية لمباني أو منشآت أو آلات أو أدوات أو مواد أولية أو

غيرها من الأملاك والأشياء التي تكون قد ارتكبت عمدا بدوافع عدوانية، ومسببة في عرقلة أو اختلال سير

المؤسسة.

- التنسيق مع السلطات في مجال المسائل الأمنية.

❖ **مهام المكلف بالاتصالات:** هو إطار متحصل على شهادة ليسانس في الاتصالات، من وظائفه الرئيسية نجد:

- التنسيق فيما يخص برامج ومواعيد الخاصة بالمدير داخل المديرية وخارجها؛

- استقبال المواطنين والسلطات وكل المكلمات الهاتفية في غياب المدير وتسجيل طلباتهم وضبط مواعيد لهم إذا

تطلب الأمر أثناء حضوره.

2. **قسم الموارد البشرية:** ومن أهم الوظائف الرئيسية لهذا القسم ما يلي:

- متابعة تكوين العمال، التبرصات والأيام الدراسية ومتابعة حوادث العمل؛

- متابعة الوثائق الإدارية وحفظ القرارات في ملفات العمال.

3. قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي: تتجلى مهام هذا الأخير في:

- تسيير مركز معالجة الإعلام الآلي فيما يخص كل الأجهزة على مستوى المديرية؛
- تسيير جميع العتاد والوسائل الخاصة بالإعلام الآلي؛
- تمويل ومراقبة الموارد المستهلكة (الإعلام الآلي)؛
- تطوير التطبيقات في ميدان الإعلام الآلي؛
- صيانة ومتابعة أجهزة الإعلام الآلي؛

4. قسم الشؤون العامة: من وظائفه ما يلي:

- ضمان كسر الوسائل المتعلقة بالمديرية وأيضا العتاد؛
- متابعة وتسيير صيانة ونظافة البيانات والمكاتب الخاصة بالمديرية؛
- ضمان تسيير ممتلكات المديرية؛
- القيام بشراء كل وسائل العمل الخاصة بالمديرية.

5. قسم الدراسات وتنفيذ الأشغال (كهرباء/غاز): من بين مهامه ما يلي:

- دراسة كل الطلبات الواردة إلى المديرية؛
- متابعة الأشغال وإنجاز المنشآت الكهربائية.

6. قسم العلاقات التجارية: تتلخص مهام هذا القسم في:

- احترام إجراءات ربط الزبائن الجدد بما فيها عقد الأشغال من بداية طلب الزبون إلى تزويده بالكهرباء والغاز؛
- تسيير زبائن التوتور المتوسط والضغط المتوسط بالنسبة للرصد والفوترة والتسوية؛
- تسيير حسابات الزبائن بما في ذلك الرصد والإحصاء؛

- إصدار كل الفواتير الموجهة للزبون.

7. القسم التقني للغاز: من مهامه:

- استمرارية التموين بالطاقة الغازية بصورة جيدة؛

- المحافظة على نوعية الخدمة بالنظر إلى الأنظمة المعمول بها في دفتر الشروط.

8. القسم التقني للكهرباء: تتمثل أهم وظائفه في:

- استمرارية التموين بالطاقة الكهربائية مع التقليل قدر الإمكان من الانقطاعات؛

- النوعية بتقديم الخدمة بنوعية جيدة حسب الأنظمة المعمول بها في دفتر الشروط.

9. قسم المحاسبة والمالية: يوجد بهذا القسم أربعة مصالح هي: مصلحة استغلال المحاسبة، مصلحة المالية،

مصلحة مراقبة الميزانية والإدارة، مصلحة التفتيش والرقابة.

❖ مصلحة استغلال المحاسبة: وتضم:¹

- رئيس مصلحة الاستغلال: ومن مهامه: المتابعة المراقبة، الإشراف، التنسيق الإنجاز والتعويض.

- المحاسب 01: معالجة فواتير الموردين، معالجة فواتير الطاقة، متابعة حالة المقارنة الحسابات الضمانات المحجوزة

والتسبيقات، متابعة الاتفاقيات والعقود، متابعة دفتر الفواتير (سجل الفواتير)، متابعة محل استفسارات الموردين،

مقارنة حسابات الموردين.

- المحاسب 02: التسجيل المحاسبي للصناديق، التسجيل المحاسبي لعمليات الخزينة، التسجيل المحاسبي لفواتير

الوقود، متابعة وتسوية الحسابات، مقارنة وتسوية الحسابات للاستثمارات، التسجيل المحاسبي للمخزونات، معالجة

رقم الأعمال والرواتب والأجور، مسك سجل الإحصائيات.

- المحاسب 03: متابعة حركة الاستثمارات، متابعة برامج الإقفال والتحويل، حساب الاهتلاكات، متابعة

محاسبة ما بين الوحدات، مقارنة وتسوية التحويل الإلكتروني لليوميات.

¹ : وثائق مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة (الملحق 02).

- المكلف بالدراسات: إعداد: الميزانية وجدول حساب النتائج، الجداول المختلفة، مقارنة حسابات المستخدمين، متابعة السجلات الشرعية.

❖ مصلحة المالية: وتتكون من:

- رئيس المصلحة المالية: مهامه: المتابعة، المراقبة، الإشراف.

- المكلف بالدراسات: مقارنة الحسابات المالية بين البنك والحسابات البريدية والمخالصة (مخلص)، وضع المدخلات واستخراج جدول القيادة والميزانية التقديرية للحزينة، والمتابعة وتطبيق برنامج الإعلام الآلي الخاص بالموردين .

- المحاسب: متابعة حسابات الحزينة (تسديد، تخليص الفواتير وحركة الأموال ومتابعة الاعتمادات المالية) وكذلك الشبكات الخاصة بالبنك والبريد.

❖ مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير: من وظائفها:

- استخراج جدول حساب النتائج (المحاسبة العامة والتحليل)؛
- مقارنة حسابات التحليلية وتسوية حسابات الأعباء والنتائج؛
- القيام بمحاسبة تحليلية كل شهر وارسالها إلى المديرية العامة؛
- ضمان الانسجام بين المحاسبة التحليلية والعامة بعد توزيع الأعباء؛
- تتبع الأغلفة المالية المطلوبة للاستثمار ومشروعيتها؛
- إعطاء تأشيرة البدء بالأشغال ومراقبة البرامج.

❖ قسم التفتيش والرقابة: يمثل مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها من أجل المحافظة على الأموال العامة

وضمن حسن تحصيلها، فمن خلالها يمكن قياس مدى كفاءة الخطط الموضوعية وأساليب تنفيذها تكمن

أهدافها في:¹

- المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من العبث ويحصل ذلك وفقا للقوانين واللوائح والقوانين المعمول بها في المؤسسة والكشف عن أي مخالفة أو تقصير؛

¹: مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة والمالية.

-
- التحقق من أن الإنفاق العام تم وفقا لما هو مقرر له والتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها دون إسراف أو انحراف واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين معدلات الإجراء.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021)

تمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما تسمح بإعطاء صورة صادقة لكل الأطراف ذات العلاقة حول وضعية المؤسسة. في هذا المبحث قمنا بعرض وتحليل أهم القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة المتمثلة في قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز قالمة (2018-2021)

في سبيل تقديم القوائم المالية للمؤسسة موضع الدراسة، قمنا بزيارة إلى مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة، حيث تم الحصول على كل من الميزانية المحاسبية وجدول حساب النتائج للسنوات المعنية بالدراسة، آخذين بعين الاعتبار أثر جائحة كورونا على نشاط المديرية، فارتأينا تقسيم الفترة على النحو التالي:

- الفترة الأولى: قبل جائحة كورونا (2018-2019)

- الفترة الثانية: أثناء جائحة كورونا (2020-2021)

الفرع الأول: تقديم القوائم المالية قبل جائحة كورونا لسنتي (2018-2019)

قمنا في هذا العنصر بعرض كل من الميزانية المحاسبية بجانبها (الأصول والخصوم)، وجدول حساب النتائج قبل جائحة كورونا.

أولاً: عرض الميزانية المحاسبية لسنتي (2018-2019)

1. جانب الأصول

الجدول رقم (03): جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة

لسنتي (2018-2019)

(الوحدة: دج)

2019	2018	جانب الأصول
		الأصول غير الجارية
-	-	شهرة المحل
		أصول غير ملموسة
-	-	مصاريف التنمية
2 451 366,86	1 996 724,90	برمجيات المعلوماتية
		الأصول الملموسة

27 057 301,03	27 057 301,03	الأراضي
16 605 947,35	17 750 517,78	تهيئة الأراضي
377 671 711,32	388 088 305,57	البناءات
8 615 471 314,38	8 555 974 405,63	منشأة تقنية معدات وأدوات
871 626 469,52	785 697 850,84	تثبيتات عينة أخرى
1 113 418 618,00	485 957 987,16	تثبيتات جاري إنجازها
-	-	الأصول المالية
-	-	استثمارات في الشركات الزميلة
-	-	سندات الملكية
-	-	أوراق مالية ثابتة أخرى
1 126 700,00	1 126 700,00	قروض وأصول مالية غير متداولة أخرى
-	-	حسابات الاتصال
11 025 429 428,46	10 263 649 792,91	مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية
1 666 325,69	3 150 260,88	المخزونات
-	-	ذمم مدينة واستخدامات مقلدة
2 777 670 120,01	1 665 152 943,72	الزبائن
0,00	0,00	الديون على شركات المجموعة والزميلة
16 796 511,01	14 923 002,79	مدينون آخرون
91 153 539,11	42 570 777,66	الضرائب ومشابهها
0,00	0,00	أصول جارية أخرى
-	-	التوفر وما شابه ذلك
-	-	الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى
124 687 361,80	50 991 574,19	الخزينة
3 011 973 857,62	1 776 788 559,24	مجموع الأصول الجارية
14 037 403 286,08	12 040 438 352,15	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة محل الدراسة (الملحق رقم: 04)

2. جانب الخصوم

الجدول رقم (04): جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة لسنة (2018-

(2019)

(الوحدة دج)

2019	2018	جانب الخصوم
		الأموال الخاصة
-		رأس المال
-		احتياطات
284 703 025,81	284 703 025,81	إعادة التقييم
0,00	0,00	نتيجة الدورة
17 323 271,04	0,00	أموال خاصة أخرى
7 274 027 823,00	7 094 057 583,45	حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة
7 576 054 119,85	7 378 760 609,26	مجموع الأموال الخاصة
		خصوم غير جارية
54 162 723,45	44 648 402,62	قروض وديون مالية
-	-	ديون أخرى غير جارية
2 707 677 311,05	2 481 567 341,55	مخصصات والإرادات المؤجلة
2 761 840 034,50	2 526 215 744,17	مجموع الخصوم غير الجارية
		خصوم جارية
671 125 556,51	362 667 041,35	حسابات قابلة للدفع
49 385 406,34	38 470 137,10	الضرائب
0,00	0,00	ديون على شركات المجموعة وشركات الزميلة
2 978 998 168,88	1 734 324 820,27	ديون أخرى
0,00	0,00	خزينة الخصوم
3 699 509 131,73	2 135 461 998,72	مجموع الخصوم الجارية
14 037 403 286,08	12 040 438 352,15	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة محل الدراسة (الملحق رقم: 04)

ثانيا: عرض جدول حساب النتائج لسنتي (2018-2019)

الجدول رقم (05): حسابات النتائج لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة لسنتي (2018-2019)

(الوحدة دج)

2019	2018	السنوات البيان
3 482 661 629,55	3 135 365 927,63	مبيعات ونواتج ملحقة
0,00	-	إعانات الاستغلال
3 482 661 629,55	1 316 775 852,07	إنتاج السنة المالية
-40113695,11	-24044818,66	المشتريات المستهلكة
-261349315,91	-260670311,48	الخدمات الخارجية
-793460317,87	-828759194,31	استهلاك السنة المالية
980 647 425,25	488 016 657,76	القيمة المضافة للاستغلال
-740934095,06	-547155072,63	أعباء المستخدمين
-62137825,72	-55311468,05	ضرائب ورسوم والمدفوعات المماثلة
177 575 504,47	-114 449 882,92	إجمالي فائض الاستغلال
129 059 848,19	144 305 931,17	المنتوجات العملية الأخرى
-10429639,59	-444442,15	الأعباء العملية الأخرى
-561350002,80	-662961153,21	مخصصات الاهتلاك والمؤونات وحسائر القيمة
48 629 063,04	65 104 760,70	استرجاع على حسائر القيمة
-223247943,14	-573 512 455,76	النتيجة العملية
-223247943,14	-573 512 455,76	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	-	نواتج وأعباء أخرى
3 660 511 182,79	-3 344 948 472,00	مجموعة منتوجات الأنشطة العادية
-3 883 799 125,93	-3 918 711 155,76	مجموعة أعباء الأنشطة العادية
-223 247 943,14	-573 762 683,76	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0,00	250 228,37	النتيجة غير العادية
-223 247 943,14	-573 512 455,39	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير المالي للمؤسسة محل الدراسة (الملحق رقم: 04).

الفرع الثاني: تقديم القوائم خلال جائحة كورونا للفترة (2020-2021)

في هذا العنصر تناولنا عرض كل من الميزانية المحاسبية بجانبها (الأصول والخصوم)، وجدول حساب النتائج أثناء جائحة كورونا.

أولاً: عرض الميزانية المحاسبية لسنتي (2020-2021)

1. جانب الأصول

الجدول رقم (06): جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقائمة لسنتي (2020-2021)

(الوحدة دج)

2021	2020	جانب الأصول
		الأصول غير الجارية
-	-	شهرة المحل
		أصول غير ملموسة
-	-	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
0,00	799 920,00	برمجيات المعلوماتية وما شابهها
		الأصول الملموسة
27 057 301,03	27 057 301,03	الأراضي
14 316 806,48	15 461 376,91	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
351 481 804,67	505 683 073,63	البناءات
8 916 145 492,44	8 985 069 846,87	المنشآت التقنية، معدات والأدوات الصناعية
879 004 618,91	893 893 190,90	تثبيتات عينة أخرى
2 612 175 489,81	1 762 185 237,12	تثبيتات جاري إنجازها
-	-	الأصول المالية
-	-	استثمارات في الشركات الزميلة
-	-	سندات الملكية
-	-	أوراق مالية ثابتة أخرى
35 000,00	1 126 700,00	قروض وأصول مالية غير متداولة أخرى
-	-	حسابات الاتصال
12 800 216 513,34	12 054 991 018,90	مجموع الأصول غير الجارية

الأصول الجارية		
403 718,95	1 936 044,49	المخزونات
-	-	ذمم مدينة واستخدامات مقلدة
2 902 789 725,24	3 653 689 515,86	الزبائن
- 1 378 391,30	00	الديون على شركات المجموعة والزميلة
32 877 936,39	256 457 074,41	مدينون آخرون
51 447 974,23	52 522 830,96	الضرائب
0,00	0,00	أصول جارية أخرى
-	-	التوفر وما شابه ذلك
-	-	الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى
65 868 251,24	159 371 124,30	الخزينة
3 052 009 214,75	4 123 976 590,02	مجموع الأصول الجارية
15 852 225 728,09	16 178 967 608,92	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة محل الدراسة (الملحق رقم: 05).

2. جانب الخصوم

الجدول رقم (07): جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقائمة

لستتي (2020-2021)

(الوحدة دج)

المبلغ الصافي 2021	المبلغ الصافي 2020	جانب الخصوم
		الأموال الخاصة
–	–	رأس المال
–	–	احتياطات
284 703 025,81	284 703 025,81	إعادة التقييم
00	00	نتيجة الدورة
17 323 271,04	17 323 271,04	أموال خاصة أخرى
7 226 440 779,12	8 529 733 504,52	حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة
7 528 467 075,97	8 831 759 801,37	مجموع الأموال الخاصة
		خصوم غير جارية
70 921 922,41	64 139 807,32	قروض وديون مالية
–	–	ديون أخرى غير جارية
3 929 721 421,85	3 215 090 377,63	مخصصات والإرادات المؤجلة
4 000 643 344,26	3 279 230 184,95	مجموع الخصوم غير الجارية
		خصوم جارية
582 958 592,94	456 463 632,08	حسابات قابلة للدفع
127 486 259,10	68 733 100,06	الضرائب
00	00	ديون على شركات المجموعة وشركات الزميلة
3 612 670 455,82	3 459 305 506,13	ديون أخرى
00	83 475 384,33	خزينة الخصوم
4 323 115 307,86	4 067 977 622,60	مجموع الخصوم الجارية
15 852 225 728,09	16 178 967 608,92	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة محل الدراسة (الملحق رقم: 05).

ثانيا: عرض جدول حساب النتائج لمؤسسة سونلغاز بقائمة لسنة 2020

الجدول رقم (08): حساب النتائج لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقائمة لسنتي (2020-2021)

(الوحدة: دج)

2021	2020	البيان	السنوات
3 521 827 221,97	3 349 367 823,75	مبيعات ونواتج ملحقة	
49 819 375,26	0,00	إعانات الاستغلال	
3 571 646 597,23	3 349 367 823,75	إنتاج السنة المالية	
3 571 646 597,23	- 29 356 122,99	المشتريات المستهلكة	
- 77 283 739,87	- 260 345 024,20	الخدمات الخارجية	
- 290 554 100,93	- 2 754 071 981,34	استهلاك السنة المالية	
- 3 149 723 252,31	595 295 842,41	القيمة المضافة للاستغلال	
421 923 344,92	- 776 572 138,58	أعباء المستخدمين	
- 1 001 852 541,31	- 66 826 381,54	ضرائب ورسوم والمدفوعات المماثلة	
- 69 662 118,50	- 248 102 677,71	إجمالي فائض الاستغلال	
- 649 591 314,89	135 425 164,50	المنتجات العملية الأخرى	
146 938 610,93	- 9 012 557,87	الأعباء العملية الأخرى	
- 18 316 581,27	- 932 925 978,52	مخصصات الاهتلاك والمؤونات وحسائر القيمة	
- 937 973 485,63	145 283 407,60	استرجاع على حسائر القيمة	
59 160 305,60	- 915 729 444,21	النتيجة العملية	
- 1 408 254 157,14	- 915 729 444,21	النتيجة العادية قبل الضرائب	
- 1 408 254 157,14	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
-	-	نواتج وأعباء أخرى	
-	3 630 226 763,85	مجموعة منتوجات الأنشطة العادية	
3 617 231 159,97	- 4 545 956 208,06	مجموعة أعباء الأنشطة العادية	
- 5 025 485 317,11	- 915 729 444,21	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
- 1 408 254 157,14	- 915 729 444,21	صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة محل الدراسة (الملحق رقم: 05).

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب

المالية

تعتبر التوازنات المالية وكذا النسب المالية من أهم الدلائل المالية التي يستخدمها صانعو القرارات من مسيرين ومحللين ماليين وخبراء في قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. وعليه فقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات بغية الوقوف على مدى تحقيق المؤسسة لهدف التوازن المالي، كما وقع الاختيار على نسب السيولة والربحية في سبيل معرفة مدى تحقيق المؤسسة لكل من هدي السيولة وتحقيق الأرباح.

الفرع الأول: دراسة الميزانية المختصرة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021)

نقدم فيما يأتي الميزانية المالية المختصرة للسنوات المعنية وذلك حسب مبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق ومنه يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة التالية:

أولاً: إعداد الميزانية المالية المختصرة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021)

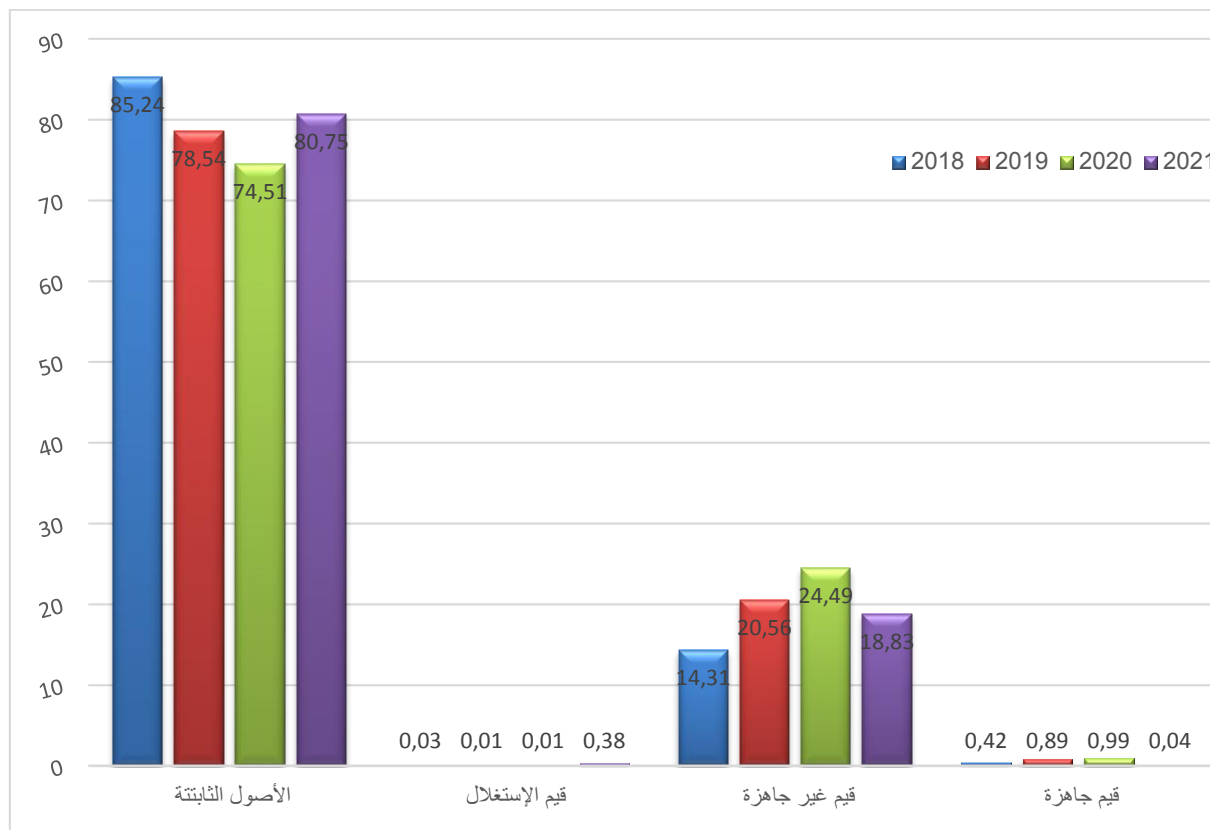
الجدول رقم (09): الميزانية المختصرة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	البيان
جانب الأصول				
12 800 216 513,34	12 054 991 018,90	11 025 429 428,46	10 263 649 792,91	الأصول الثابتة
3 052 009 214,75	4 123 976 590,02	3 011 973 857,62	1 776 788 559,24	أصول متداولة
403 718,95	1 936 044,49	1 666 325,69	3 150 260,88	قيم الاستغلال
2 985 737 244,56	3 962 669 421,23	2 885 620 170,13	1 722 646 724,17	قيم غير جاهزة
6 586 251,24	159 371 124,30	124 687 361,80	50 991 574,19	قيم جاهزة
15 852 225 728,09	16 178 967 608,92	14 037 403 286,08	12 040 438 352,15	مجموع الأصول
جانب الخصوم				
11 529 110 420,23	12 110 989 986,32	10 337 894 154,35	9 904 976 353,43	الأموال الدائمة
7 528 467 075,97	8 831 759 801,37	7 576 054 119,85	7 378 760 609,26	الأموال الخاصة
4 000 643 344,26	3 279 230 184,95	2 761 840 034,50	2 526 215 744,17	ديون طويلة الاجل
4 323 115 307,86	4 067 977 622,60	3 699 509 131,73	2 135 461 998,72	ديون قصيرة الاجل
15 852 225 728,09	16 178 967 608,92	14 037 403 286,08	12 040 438 352,15	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Excel) والملاحق رقم: 04-05.

ثانيا: التعليق علي الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2021)

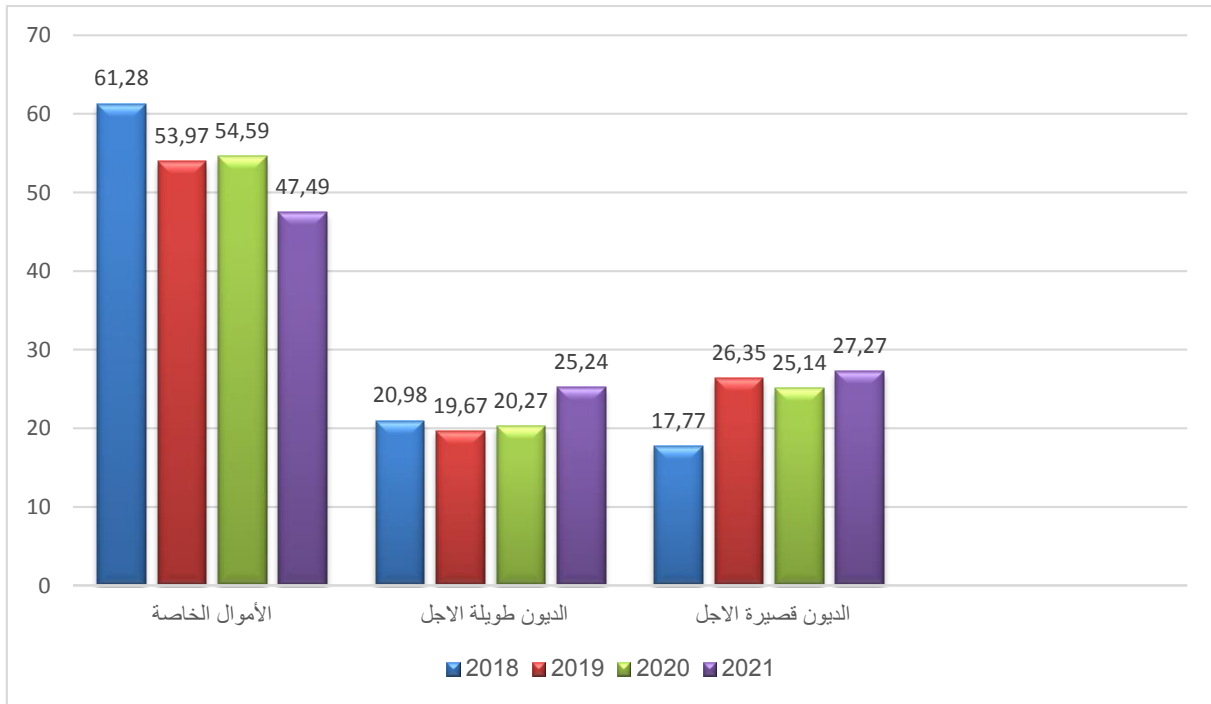
الشكل رقم (06): تمثيل بياني لأصول الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2021)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج (الجدول رقم 09)

يتضح من الشكل رقم (06)، أن هناك انخفاضا طفيفا في الأصول الثابتة للسنتين 2019 و 2020 مقارنة بسنة 2018 لترتفع مرة أخرى سنة 2021، بينما قيم الاستغلال سجلت انخفاضا سنة 2019 مع ثبات نسبي سنة 2020، كما سجلت ارتفاعا بنسبة 0.28 % سنة 2021. كما عرفت القيم غير الجاهزة ارتفاعا بنسبة 6 % سنة 2019 لتستمر في الارتفاع سنة 2020، أما في سنة 2021 فقد انخفضت بشكل طفيف، بينما سجلت القيم الجاهزة ارتفاعا طفيفا خلال السنتين 2019 و 2020، وانخفاضا سنة 2021 بنسبة 0.95 %.

الشكل رقم (07): تمثيل بياني لخصوم الميزانية المالية المختصرة للفترة (2018-2021)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج (الجدول رقم 09)

يبدو من الشكل رقم (07) فيما يخص جانب الخصوم، أن هناك انخفاضا تدريجيا في الأموال الخاصة مع تسجيل تحسن طفيف خلال سنة 2020، كذلك نلاحظ انخفاضا في الديون طويلة الأجل سنة 2019، ثم ترتفع تدريجيا خلال السنتين 2020 و 2021 بنسبة 0.6% و 4.97% على التوالي. بينما الديون طويلة الأجل فقد سجلت ارتفاعا خلال السنتين 2019 و 2021 مع انخفاض طفيف سنة 2020.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب

المالية

أولاً: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

1. حساب رأس المال العامل

الجدول رقم (10): حساب رأس المال العامل للفترة (2018-2021)

العلاقة	2018	2019	2020	2021
من اعلى الميزانية				
الأموال الدائمة	9 904 976 353,43	10 337 894 154,35	12 110 989 986,32	11 529 110 420,23
الأصول الثابتة	10 263 649 792,91	11 025 429 428,46	12 054 991 018,90	12 800 216 513,34
رأس المال العامل	-358 673 439,48	-687 535 274,11	55 998 967,42	-1 271 106 093,11
من أسفل الميزانية				
الأصول المتداولة	1 776 788 559,24	3 011 973 857,62	4 123 976 590,02	3 052 009 214,75
ديون قصيرة الاجل	2 135 461 998,72	3 699 509 131,73	4 067 977 622,60	4 323 115 307,86
رأس المال العامل	-358 673 439,48	-687 535 274,11	55 998 967,42	-1 271 106 093,11

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على نتائج الجدول (09).

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (10)، أن رأس المال العامل الخاص بالمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2018-2019-2021 يأخذ قيمة سالبة، ما يعني أن جزء من الأصول الثابتة تم تمويله بالموارد المتداولة، وهي نتائج غير جيدة فالمؤسسة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة استثماراتها، في حين في نجد لسنة 2020 أن الموارد الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا يعني تحقيق فائض يمثل هامش أمان للمؤسسة، ومنه رأس المال العامل يأخذ قيمة موجبة.

كما يمكن حساب أنواع رأس المال العامل على النحو التالي:

الجدول رقم (11): حساب أنواع رأس المال العامل للفترة (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	العلاقة
7 528 467 075,97	8 831 759 801,37	7 576 054 119,85	7 378 760 609,26	الأموال الخاصة
12 800 216 513,34	12 054 991 018,90	11 025 429 428,46	10 236 649 792,91	الأصول الثابتة
-5 271 749 437,37	-3 223 231 217,53	-3 449 375 308,61	-2 857 889 183,65	رأس المال العامل الخاص
15 852 225 728,09	16 178 967 608,92	14 037 403 286,08	12 040 438 352,15	الأصول
12 800 216 513,34	12 054 991 018,90	11 025 429 428,46	10 263 649 792,91	الأصول الثابتة
3 052 009 214,75	4 123 976 590,02	3 011 973 857,62	1 776 788 559,24	رأس المال العامل الإجمالي
4 000 643 344,26	3 279 230 184,95	2 761 840 034,50	2 526 215 744,17	الديون طويلة الاجل
4 323 115 307,86	4 067 977 622,60	3 699 509 131,73	2 135 461 998,72	الديون قصيرة الاجل
8 323 758 652,12	7 347 207 807,55	6 461 349 166,23	4 661 677 742,89	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الجدول (09).

التعليق:

- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص، نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة قد تشكل لديها رأس مال عامل خاص بقيمة سالبة وأنه في انخفاض مستمر طيلة فترة الدراسة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة عجزت عن تغطية احتياجاتها طويلة الأجل.

- أما رأس المال العامل الإجمالي، خلال الفترة (2018-2020) عرف تزايدا، ويعود ذلك إلى ارتفاع ملحوظ ومستمر في كل من القيم غير الجاهزة والقيم جاهزة.

وفي سنة 2021 عرفت المؤسسة تراجعاً في رأس المال العامل الإجمالي، وذلك نتيجة انخفاض حاد في قيم الاستغلال.

- فيما يخص رأس المال العامل الأجنبي، نلاحظ من خلال الجدول أن هذا المؤشر يسجل زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة (2018-2021)، ما يعني زيادة المؤسسة في اعتمادها على الغير في تمويل مختلف استخداماتها.

2. حساب احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم (12): حساب احتياج رأس المال العامل للفترة (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	البيان
3 052 009 214,75	4 123 976 590,02	3 011 973 857,62	1 776 788 559,24	الأصول المتداولة
6 586 251,24	159 371 124,30	124 687 361,80	50 991 574,19	القيم الجاهزة
4 323 115 307,86	4 067 977 622,60	3 699 509 131,73	2 135 461 998,72	ديون قصيرة الأجل
0,00	-83 475 384,33	0,00	0,00	السلفات المصرفية
-1 277 692 344,35	-19 896 772,55	-812 222 635,91	-409 665 013,67	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الجدول (09).

نلاحظ من الجدول أن المؤسسة قد حققت خلال فترة الدراسة احتياج رأس المال العامل سالبا، مما يعني أن احتياجات الدورات المالية أقل من الموارد، أي أن المؤسسة لديها سيولة، وهذا دليل على أن موارد المؤسسة غطت كل الاحتياجات وحققت هامش أمان.

الخزينة الصافية

الجدول رقم (13): حساب الخزينة الصافية للفترة (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	العلاقة
-1 271 106 093,11	55 998 967,42	-687 535 274,11	-358 673 439,48	رأس المال العامل
-1 277 692 344,35	-19 896 772,55	-812 222 635,91	-409 665 013,67	احتياج رأس المال العامل
6 586 251,24	75 895 739,97	124 687 361,80	50 991 574,19	الخزينة الصافية
6 586 251,24	159 371 124,30	124 687 361,80	50 991 574,19	القيم الجاهزة
0,00	83 475 384,33	0,00	0,00	سلفات مصرفية
6 586 251,24	75 895 739,97	124 687 361,80	50 991 574,19	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الجدول (09).

تأسيسا على ما سبق التوصل إليه من الجدولين (10) و(12)، نجد أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل ما يشكل خزينة موجبة.

وعليه من خلال الجدول (13) تظهر الخزينة الصافية طيلة فترة الدراسة (2018-2021) بقيمة موجبة،

وهذا ما يوحي أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية.

كما نلاحظ أن الخزينة الصافية عرفت تذبذبا ملحوظا، حيث سجلت أصغر قيمة في سنة 2021، ويرجع

السبب في ذلك إلى قرار الدولة الجزائرية خلال فترة جائحة كورونا بعدم مطالبة الزبائن بالتسديد.

ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

الجدول رقم (14): حساب النسب المالية للفترة (2018-2021)

العلاقة	2018	2019	2020	2021
نسب السيولة				
نسبة السيولة العامة	0,8320	0,8142	1,0138	0,7060
نسبة السيولة المختصرة	0,8306	0,8137	1,0133	0,6922
نسبة السيولة الأنية	0,0239	0,0337	0,0392	0,0015
نسب الربحية				
هامش الربح على المبيعات (ROS)	-0,18	-0,06	-0,27	-0,40
معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)	-0,05	-0,02	-0,06	-0,09
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	-0,08	-0,03	-0,10	-0,19

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (Excel).

تظهر النتائج في الجدول أعلاه:

● بالنسبة لنسب السيولة

- نسبة السيولة العامة: عرفت تذبذبا طفيفا، حيث سجلت خلال السنوات 2018-2019 نسبة أقل من 1، وبالتالي وجود عجز في الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل، ثم لترتفع أكبر من 1 سنة 2020، بمعنى أن هناك إمكانية لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل، ثم تتدهور بشكل ملحوظ سنة 2021 حيث بلغت أدنى قيمة ب: 0,7060، وهو يدل على عدم تحكم المؤسسة محل الدراسة في تسيير استخداماتها.
- نسبة السيولة الأنية: ظهرت نسبة السيولة الأنية للمؤسسة منخفضة مقارنة بالمعيار النمطي (0.25 و 0.3)، وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه مشاكل في تسديد ديون قصيرة الأجل اعتمادا على السيولة الجاهزة فقط، ويرجع ذلك للارتفاع الفائق في ديون الزبائن (القيم القابلة لتحقيق).

- مع بيان ان الاختلاف الواضح في سنة 2021 يبين الانخفاض البارز مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود سبب هذا الاخير الى الاثار الرجعية لجائحة كورونا.
- نسبة السيولة المختصرة: من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن خلال السنتين (2018-2019) نسبة السيولة المختصرة تجاوزت المعيار النمطي (0.3 - 0.5) حيث حققت النسبة على التوالي (0,8306 - 0,8137) أن هناك فائض في السيولة بسبب ارتفاع في القيم القابلة لتحقيق (ديون الزبائن) كما ان هذه الأخيرة تعود أسبابها الى الحراك الوطني الذي أدى إلى امتناع الزبائن عن تسديد.
 - وخلال سنة 2020 حققت النسبة ارتفاع عن السنة الماضية حيث بلغت النسبة (1,0133) ويعود ذلك الى قرار الدولة بعدم مطالبة الزبائن بتسديد ديونهم خلال جائحة كورونا، اما خلال سنة 2021 انخفضت النسبة الى 0,6922 ولكن لا تزال تفوق المعيار النمطي.
 - ومن خلال دراسة هذه الفترة (2018 - 2021) تبين انه يجب تسريع دوران ديون الزبائن لتغطية العجز الواقع في سيولة الأنية.
- بالنسبة لنسب الربحية
- هامش الربح على المبيعات: حققت المؤسسة نتائج سالبة خلال طيلة فترة الدراسة 2018-2021 وهذا يدل على أن الإيرادات لم تغطي تكاليف، كما تشهد هذه النسبة ارتفاع في السنتين (2020-2021).
 - معدل العائد على إجمالي الأصول: من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن معدل العائد على إجمالي الأصول سالب ويعبر عن عدم قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد أرباح.
 - معدل العائد على حقوق الملكية: من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة سالبة وفي تراجع طيلة فترة الدراسة، وهذا نتيجة انخفاض النتيجة الصافية مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد من رأس مالها.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021)

بواسطة المؤشرات الداخلية لخلق القيمة

تعتبر مؤشرات خلق القيمة أساليب مساعدة في تشخيص وضعية المؤسسة، وبعد القيام بعرض نظري لهذه المؤشرات، فقد حاولنا من خلال هذا المبحث بيان أهمية المؤشرات الداخلية لخلق القيمة، من خلال دراسة قدرة المؤسسة محل الدراسة على خلق القيمة.

المطلب الأول: دراسة قدرة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021) على خلق قيمة

باستخدام المؤشرات الداخلية

يتضمن هذا المطلب دراسة قدرة مؤسسة سونلغاز بقالمة على خلق قيمة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) .

الفرع الأول : حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

أولا : حساب تكلفة الأموال الخاصة (kcp):

الجدول رقم (15): تكلفة الأموال الخاصة خلال الفترة (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	البيان
-1 408 254 157,14	-915 729 444,21	-223 247 943,14	-573 512 455,39	النتيجة الصافية
7 528 467 075,97	8 831 759 801,37	7 576 054 119,85	7 378 760 609,26	الأموال الخاصة
-0,187057225	-0,103685954	-0,029467575	-0,077724768	Kcp

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات (Excel) .

ثانيا : حساب تكلفة الديون الصافية (Dn)

$$\text{تكلفة الديون} = \text{الديون الصافية} / \text{النتيجة المالية}$$

$$\text{الديون الصافية (Dn)} = \text{الخصوم الجارية} + \text{خزينة الخصوم} - \text{التوضيفات المالية} - \text{خزينة الأصول}$$

1. حساب الديون الصافية لمؤسسة سونلغاز قالمة خلال الفترة (2018-2021)

الجدول رقم (16): الديون الصافية خلال الفترة (2018-2021)

(الوحدة دج)

2021	2020	2019	2018	البيان
4 000 643 344,26	3 279 230 184,95	2 761 840 034,50	2 526 215 744,17	خصوم غير جارية
4 323 115 307,86	4 067 977 622,60	3 699 509 131,73	2 135 461 998,72	خصوم جارية
/	/	/	/	التوظيفات المالية
65 868 251,24	159 371 124,30	124 687 361,80	50 991 574,19	خزينة الأصول
8 257 890 400,88	7 187 836 683,25	6 336 661 804,43	4 610 686 168,70	الديون الصافية (Dn)

ملاحظة: التوظيفات المالية غير موجودة.

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات (Excel)

2. حساب تكلفة الديون

الجدول رقم (17): تكلفة الديون خلال الفترة (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	البيان
8 257 890 400,88	7 187 836 683,25	6 336 661 804,43	4 610 686 168,70	الديون الصافية (Dn)
-1 408 254 157,14	-915 729 444,21	-223 247 943,14		النتيجة المالية
-0,170534372	-0,127399868	-0,03523116	-0,124387658	تكلفة الديون (KD)

ملاحظة: النتيجة المالية = النتيجة العمليانية

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات (Excel).

3. حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

الجدول رقم (18): التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال خلال الفترة (2018-2021)

(الوحدة دج)

2021	2020	2019	2018	البيان
-0,187057225	-0,103685954	-0,029467575	-0,077724768	Kcp
0,476897035	0,551309754	0,54454171	0,615437955	Cp/Dn+CP
-0,170534372	-0,127399868	-0,03523116	-0,124387658	Kd
0,523102965	0,448690246	0,45545829	0,384562045	DN/DN+CP
0,75	0,75	0,75	0,75	1-(Is)
-0,156112313	-0,100035387	-0,028081066	-0,083710851	CMPC

ملاحظة: الضرائب على الأرباح 25% .

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات (Excel).

من الجدول السابق (الجدول رقم 15) عرفت تكلفة الأموال الخاضعة لتذبذبها ويرجع سبب ذلك التغيرات الحاصلة في النتيجة الصافية.

عرفت الديون الصافية تزايد مستمر خلال فترة الدراسة (الجدول رقم 16)، وهذا مايفسر توجه المؤسسة نحو التمويل الخارجي لتوسع في إستثماراتها.

عرفت تكلفة الديون تذبذبها خلال فترة الدراسة نتيجة التغيرات الحاصلة في كل من الديون الصافية ونتيجة الإستغلال حيث تشهد النسبة تحس سنة 2019 بسبب التأثير الكبير الذي تحدثه النتيجة المالية.

إعتمادا على (الجدول رقم 18) يتبين أن التكلفة الوسطية المرجحة تشهد تذبذب خلال فترة الدراسة وهذا بتأثير تكلفة الأموال الخاصة التي عرفت هي الأخرى تقلبات خلال الفترة.

الفرع الثاني حساب القيمة الاقتصادية المضافة لمؤسسة سونلغاز قالمة للفترة (2018-2021)

أولا: حساب العائد على رأس المال المستثمر

العائد على رأس المال المستثمر = النتيجة العمالية/ رأس المال المستثمر

رأس المال المستثمر = الأصول غير جارية + إحتياج رأس المال العامل

1. حساب رأس المال المستثمر

الجدول رقم (19): رأس المال المستثمر خلال الفترة (2018-2021)

(الوحدة دج)

2021	2020	2019	2018	البيان
12 800 216 513,34	12 054 991 018,90	11 025 429 428,46	10 263 649 792,91	الأصول غير الجارية
-1 277 692 344,35	-19 896 772,55	-812 222 635,91	-409 665 013,67	إحتياج رأس المال العامل
11 522 524 168,99	12 035 094 246,35	10 213 206 792,55	9 853 984 779,24	رأس المال المستثمر

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات (Excel).

من خلال الجدول أعلاه أن إستثمارات المؤسسة في ارتفاع مع تسجيل إنخفاض طفيف سنة 2021.

2. حساب العائد على رأس المال المستثمر

الجدول رقم (20): العائد رأس المال المستثمر خلال الفترة (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	البيان
-1 408 254 157,14	-915 729 444,21	-223 247 943,14	-573 512 455,39	النتيجة العمالية
11 522 524 168,99	12 035 094 246,35	10 213 206 792,55	9 853 984 779,24	رأس المال المستثمر (CI)
-0,122217505	-0,076088265	-0,089661305	-0,022655601	العائد من رأس المال المستثمر

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات (Excel).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العائد على رأس المال في تذبذب حيث سجل أضعف قيمة سنة

2018 قدرت بـ (2,26) ويعود سبب ذلك التحسن في النتيجة العمالية.

ثانيا: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

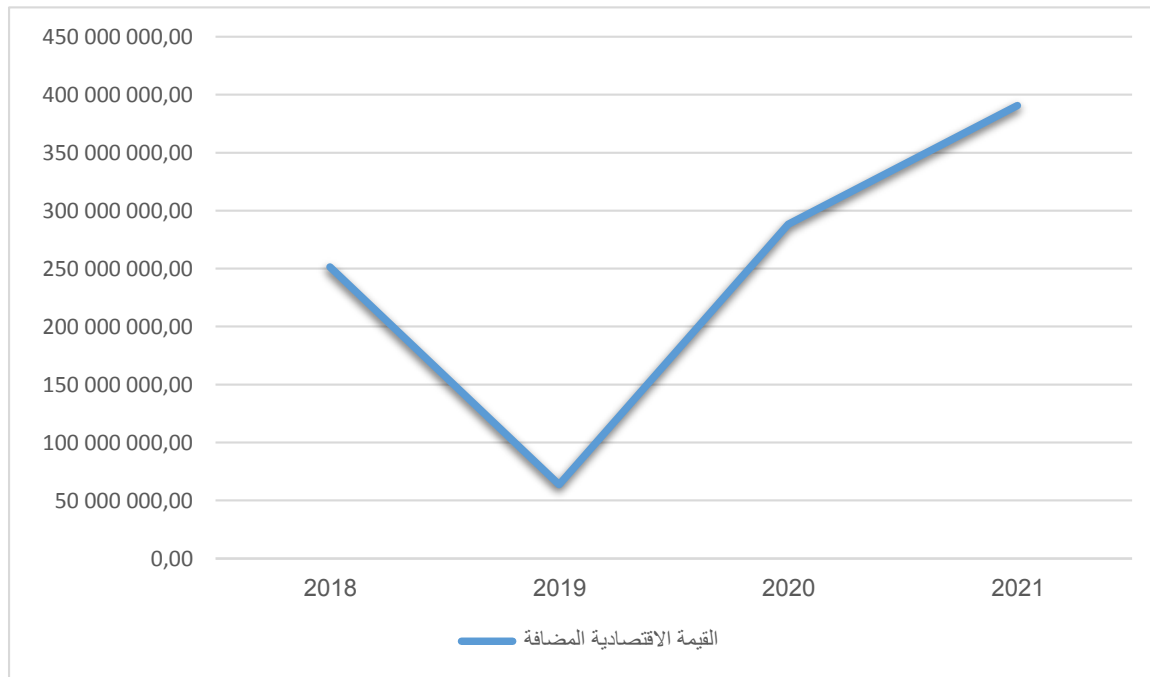
الجدول رقم (21): القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة (2018-2021)

(الوحدة دج)

2021	2020	2019	2018	البيان
-0,122217505	-0,076088265	-0,021858751	-0,092929862	ROCI
-0,156112313	-0,100035387	-0,028081066	-0,083710851	CMPC
11522524169	12035094246	10 213 206 792,55	9 853 984 779,24	CI
390 553 739,15	288 205 861,38	63 549 790,87	251 372 996,22	EVA
139 180 742,93	224 656 070,51	-187 823 205,35		التغير

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات (Excel).

الشكل رقم (09) تغيرات القيمة الاقتصادية المضافة



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم 21.

من خلال الجدول رقم 21 والتمثيل البياني نلاحظ أن هناك تذبذب في القيمة الإقتصادية المضافة بديّة من سنة. وعليه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج :

- تستطيع مؤسسة سونلغاز قالمة خلق قيمة في حالة توفر سيولة كافية (حسب معلومات من رئيس قسم المحاسبة والمالية)
- وجود خلق قيمة من طرف المؤسسة لجميع أطرافها الداخلية وهذا راجع للسياسة المتبعة نهاية كل سنة والمتمثلة في توزيع مختلف المنح فمثلا نجد منحة الأداء .
- يعود السبب في تراجع القيمة الإقتصادية إلى أثر المتغير السياسي حيث إمتناع الزبائن عن التسديد بسبب قرار الدولة من جهة، والضروف المتوترة زادت من مخاوف الواحدات التقنية لتدخل وقطع الكهرباء للأفراد التي فاقت فواترهم غير المسددة 3 فواتير.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمردودية مديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة للفترة (2018-2021)

يتضمن هذا المطلب دراسة تحليلية لمردودية المؤسسة لتحديد مستوى كفاءة الأداء المالي باستخدام مؤشرات المردودية المتمثلة في: المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

الاول: قياس وتحليل المردودية المالية للفترة (2018-2021)

الجدول رقم (22): نسبة المردودية المالية لمؤسسة سونلغاز قالمة للفترة (2018-2021)

(الوحدة دج)

2021	2020	2019	2018	البيان
-1 408 254 157,14	-915 729 444,21	-223 247 943,14	-573 512 455,39	نتيجة الصافية
7 528 467 075,97	8 831 759 801,37	7 576 054 119,85	7 378 760 609,26	الأموال الخاصة
-0,1871	-0,1037	-0,0295	-0,0777	المردودية المالية
-0,08%	-0,07%	0,05%	/	التغير

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Excel).

من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق تبين أن نسبة المردودية المالية ذات قيم سالبة، بالرغم من أنها عرفت تحسنا طفيفا سنة 2019 (0,05%) مقارنة بسنة 2018، ثم تسجل تدهورا كبيرا في سنتي (2020-2021)، وهذا راجع إلى التغير في النتيجة الصافية (تأثير جائحة كورونا على نتيجة المؤسسة).

ثانيا: قياس وتحليل المردودية الاقتصادية لمؤسسة سونلغاز قالمة للفترة (2018-2021)

الجدول رقم (23): نسبة المردودية الاقتصادية للفترة (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	البيان
-649 591 314,89	-248 102 677,71	177 575 504,47	-114 449 882,92	نتيجة الاستغلال
15 852 225 728,09	16 178 967 608,92	14 037 403 286,08	12 040 438 352,15	الأصول الاقتصادية
-0,0410	-0,0153	0,0127	-0,0095	نسبة المردودية الاقتصادية
-0,0035%	-0,0375%	0,0222%	/	التغير

(الوحدة دج)

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات (Excel).

تفسر نتائج الجدول أعلاه أن نسبة المردودية سالبة خلال السنوات (2018-2020-2021)، وهذا راجع للقيمة السالبة لنتيجة الاستغلال، في حين نجد أن في سنة 2019 حققت المؤسسة تحسنا إيجابيا في نتيجة الاستغلال، أي أن كل 1 دج مستثمر يحقق ربحا قدره 0,0127 دج.

ثانيا: تحليل أثر الرافعة المالية

بعد دراسة كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية نقوم بدراسة العلاقة بينهما والتي يفسرها أثر الرافعة المالية، التي تحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

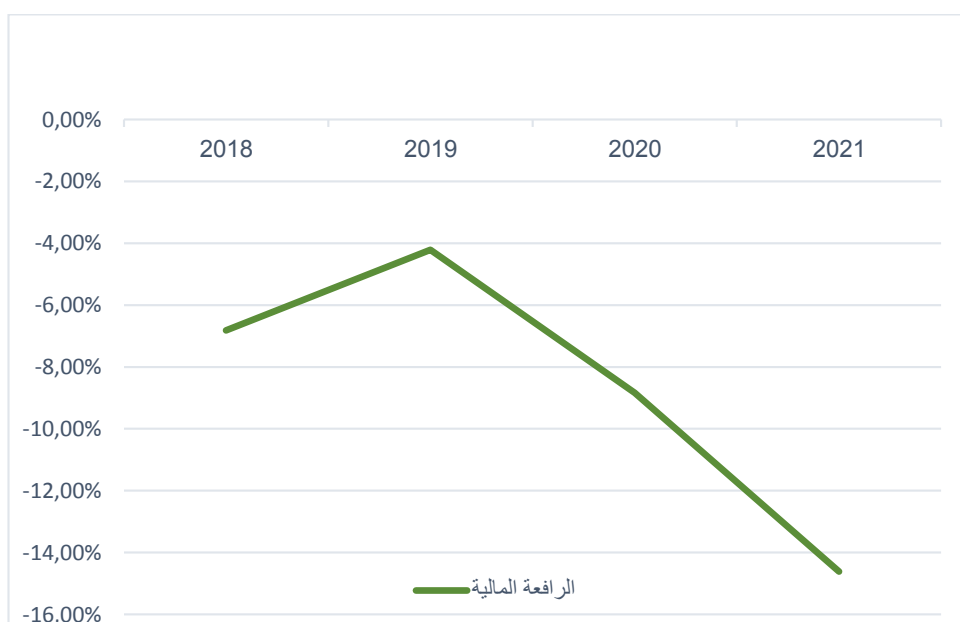
$$\text{الرافعة المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} - \text{المردودية المالية}$$

الجدول رقم (21): الرافعة المالية للفترة (2018-2021)

2021	2020	2019	2018	البيان
-0,0410	-0,0153	0,0127	-0,0095	المردودية الاقتصادية
-0,1871	-0,1037	-0,0295	-0,0777	المردودية المالية
-14,61%	-8,84%	-4,21%	-6,82 %	الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات (Excel).

الشكل رقم (08): تغيرات الرافعة المالية على المردودية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (16)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) ومن خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (08)، أن أثر الرافعة المالية خلال الفترة المدروسة كان سالبا، أي أن مديونية المؤسسة محل الدراسة أثرت بالسلب على مردودية المؤسسة.

خلاصة الفصل:

في سبيل معرفة أهمية استخدام المؤشرات الداخلية لخلق القيمة في تقييم الأداء المالي للمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقالمة خلال الفترة (2018-2021)، تم قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ثم باستخدام المؤشرات الداخلية لخلق القيمة، حيث أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية سيئة وتواجه العديد من الاختلالات خلال الفترة المدروسة، وهذا راجع لتأثرها بالعامل السياسي سنة 2018 (الحراك) إلى جانب تداعيات جائحة كورونا طيلة سنتي (2020-2021)، كما أثبتت قدرتها على خلق قيمة لأطرفها الداخلية خلال الفترة وذلك راجع للسياسة المتبعة من طرف المؤسسة في توزيع بعض المنح نهاية كل سنة كمنحة الأداء مثلا،



الخاتمة العامة

الخاتمة

تعد المؤشرات المالية من بين اهم أدوات التقييم المالي التي يستخدمها معظم المؤسسات الاقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية ولتجنب المخاطر التي يمكن أن تعويقها. ولأن المؤشرات المالية تبرز عن غيرها من أدوات التحليل المالي المعروفة بسهولتها وسرعة تفصيلها، فغنها تتطلب فقط الشخص الذي يقوم بعملية التقييم المالي لاختيار المؤشرات المالية المناسبة والملائمة لتقييم أداء المؤسسة، حيث يتم توظيف المؤشرات الأساسية المختارة بعناية، لتقييم الأداء المالي ومن خلال التفسير الصحيح للأرقام المستخدمة.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي طريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة الاقتصادية واتخاذ قرارات مختلفة من شأنها ان تعمل على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، بناء على الجانب المالي للمؤسسة وهو ذو أهمية كبيرة في تأثير على مستقبل واستمرار نشاط المؤسسة.

ومهما كانت فعالية مؤشرات في تفسير السلوك المالي إلى ان الأهم من القياس ما بعد القياس فعلى المدير طرح تساؤلات عن مخرجات المؤشرات سواء بالسلب او الإيجاب للكشف عن نقاط القوة والضعف

1. اختبار صحة الفرضية

هذه الفرضية صحيحة حيث أن المؤشرات الداخلية لخلق القيمة تفسر لنا قدرة مؤسسة سونلغاز بقالة على خلق القيمة لأطرافها الداخلية وما يثبت ذلك هو النتائج المتحصل عليها في الجانب التطبيقي عند حساب القيمة الاقتصادية المضافة.

2. نتائج الدراسة

لقد تم التركيز في هذه الدراسة على إبراز أهمية مؤشرات خلق القيمة الداخلية في تقييم الأداء المالي في إحدى المؤسسات الاقتصادية، وقد توصلنا إلى العديد من النتائج يمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

بالنسبة للجانب النظري:

- خلق القيمة هو الهدف الأول الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه.
- قياس الأداء المالي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسة الاقتصادية، حيث القياس المستمر للأداء المالي يكشف نقاط القوة والضعف ويعطي نتائج أكثر دقة.
- المؤشرات والنسب المالية هي أدوات الكشف عن الأداء المالي، ومن خلالها تستطيع المؤسسة من معرفة وضعيتها.

بالنسبة للجانب التطبيقي:

- المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة وهذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها والتي تظهر نتائج سلبية؛
- المؤسسة غير متوازنة ماليا للسنوات 2018-2020-2021 ويرجع اختلال التوازن إلى بعض المتغيرات الخارجية منها السياسية (الحراك) سنة 2018 وفيروس كورونا (2020-2021).
- موارد المؤسسة غير قادرة على تغطية الأصول الثابتة للسنوات 2018-2019-2021، في حين تشهد المؤسسة تحسنا سنة 2020؛
- تواجه المؤسسة صعوبة في تسديد ديونها قصيرة الاجل؛
- تحقق المؤسسة خزينة موجبة خلال سنوات الدراسة.
- لجوء المؤسسة محل الدراسة إلى الاستدانة لا يحسن من مردوديتها؛
- أثبتت المؤسسة قدرتها على خلق وتعظيم القيمة لأطرافها الداخلية.

3. اقتراحات الدراسة

- بعد استعراضنا لجملة النتائج المتوصل إليها والتي تعكس حقيقة قائمة، ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن توجيهها لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بقائمة ندرجها ضمن النقاط التالية:
- ضرورة تبني التحليل المالي باعتباره أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المالية المناسبة لتحسين وضعيتها المالية؛
 - ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة وبالأخص الخارجية منها وهذا من أجل إعطاء صورة أكثر وضوح حول الوضعية المالية للمؤسسة



قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
2. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
3. صافي فلوح، وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009/2008.
4. فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2001.
5. مجيد محمود الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2008.
6. محمد العزازي، وبوعلام بن لعور، التسيير المحاسبي والمالي السنة الثالثة من التعليم الثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2018/2017.
7. محمد صالح الحناوي، ونحال فريد مصطفى، الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
8. محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية: إدارة-تحليل-تقييم، دار حمير للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
9. محمد فتحي نواصري، وناصر دادي عدون، دراسات مالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991.
10. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، عمان، 2010.
11. مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009.
12. وائل محمد صبري إدريس، وظاهر محسن منصور الغالي، إدارة الاداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ثانيا: الأطروحات، الرسائل والمذكرات العلمية

1. حسن نمسي، تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسة من منظور خلق القيمة - دراسة حالة مجمع صيدال (2011-2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2022/2021.
2. عائشة طاسين، دور الحوكمة المؤسسية في خلق قيمة في المؤسسة (دراسة عينات من المؤسسات)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017.
3. نفيسة حجاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
4. هلاي الوليد، الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة -دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال (MOBILIS)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009/ 2008.
5. وسام أحاب هلال، دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة لعينة من المؤسسات للفترة ما بين (2015/2011)، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017/2016.
6. وفاء ربيعي، وسميرة براهيمية، آليات خلق القيمة ودورها في تعزيز المركز التنافسي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2014.

ثالثا: المجالات العلمية

1. أمال العقون، وأمان يوسف، خلق القيمة في المؤسسة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) -دراسة حالة مؤسسة الأوراسي (2019/2002)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2021.
2. حسام الدين غضبان، مساهمة ركائز حوكمة الشركات في خلق القيمة للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة العمومية لأشغال الطباعة باتنة الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 25، جامعة أدرار، 2013.

3. خالد سيف الإسلام بوخلخال، وعلال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات التقليدية والحديثة ودراسة فعاليتها في خلق القيمة -دراسة حالة لمجمع صيدال (2019/2009)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، 2021.
4. خيضر خنفري، ومرتم بورنيسة، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس، 2017.
5. سعاد معاليم، وسميحة بوحفص، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، جامعة بسكرة، 2017.
6. سمير عباس أحمد، وعبد علي حنظل، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 32، العراق، 2012.
7. عبد الرؤوف عز الدين، وصابر بوعويينة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفسلها المالي مع تطبيق ألتمان في مؤسسة تواب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، 2021.
8. عبد الرؤوف عز الدين، وصابر بوعويينة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفسلها المالي مع تطبيق ألتمان في مؤسسة تواب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، 2021.
9. عبد الكريم خيرى، مدى مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في تحديد القيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة -دراسة حالة لمجمع صيدال، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، 2021.
10. عبد المحسن توفيق شبلي، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 06، العدد 23، بسكرة، 2009.
11. عمر الفاروق زرقون، ومحمد زرقون، فعالية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار للفترة (2012/2009)، مجلة دراسة العدد الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة الأغواط، 2014.
12. لمياء عماني، وعائشة سلمى كيجلي، خلق القيمة واقتصاد الأصول غير مادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي ورياح، ورقلة، 2017، ص ص: 323-325.

13. لهواري سوسي، وحميدة رمضاني، قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة - دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2010/2015، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة الأغواط، العدد 02، 2017.
14. محمد زرقون، وآخرون، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم - دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2018.
15. محمد عماد سعدي، وبومدين طيبي، المردودية كأداة فعالة لتقييم المؤسسات الاقتصادية - حالة فرع إنتاج الحليب ومشتقاته (GIPLAIT) بولاية تلمسان، معارف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة المجلد 16، العدد 02، 2012.
16. محمد مغنم، تقييم الأداء المالي باستخدام طريقة القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) حالة مؤسسة SOFTALCONSTRUCTION للفترات المالية (2011-2014)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2021.
17. مريم بورنيسة، وخيضر خنفري، فعالية المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تحديد الملاءة المالية للمؤسسات الصناعية، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 06، 2018.
18. ناصر بن سنة، ويوسف قاشي، دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات خلال الفترة (2014-2018)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2021.
19. نايت عطية مريم، محددات عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية وفقا لفرع نشاطها الصناعي - دراسة تطبيقية للفترة (2011/2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة أم البواقي، جوان 2018.
20. نبيلة قدور، وحمزة العراي، المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2018.

21. هشام بحري، تقييم مقاييس الأداء من منظور خلق القيمة للمساهم، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (ب)، العدد 42، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2014.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1. إلياس بن ساسي، النمو ومفهوم خلق القيمة كمؤشر للأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب بحاسي مسعود (ENAFOR) ورقلة، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 8-9 مارس 2005.

2. السعيد بريكة، وسمير مسعي، تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، يومي: 13-14 أبريل 2009.

خامساً: المطبوعات

1. مسعود بوياون، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2020/2019.

سادساً: مواقع أنترنت

1. كربال بغداد، بحث حول الميزة التنافسية للمؤسسة، متاح على الموقع: <https://www.tomohna.net>.

II. المراجع باللغة الأجنبية

Les livres:

1. Jack Forget, **analyse financière**· Ed d'organisation, France, 2005.
2. Jérôme Caby, et Gérard Hirigoyen, **la création de valeur et gouvernance d'entreprise**, Economica, Paris, 2013.
3. Mouchor C, **La théorie de la valeur**, Economica ,Paris, 1994.
4. Robert le duff, **encyclopédie de la gestion et management**, Daloz, France, 1999.
5. pierre vernimmen, **Finance d'entreprise**, Dalloz édition, paris, France, 2009.

الملاحق

الملحق رقم (01): تعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز

Histoire de Sonelgaz

Sonelgaz est l'opérateur historique dans le domaine de la fourniture des énergies électriques et gazières en Algérie.

Sa contribution dans la concrétisation de la politique énergétique nationale est à la mesure des importants programmes de réalisation en matière d'électrification rurale et de distribution publique gaz, qui ont permis de hisser le taux de couverture en électricité à près de 98% et le taux de pénétration du gaz naturel à 43%.

Les débuts de l'électricité en Algérie

Au début du 20e siècle, 16 sociétés se partageaient les concessions électriques en Algérie, le groupe Lebon (Compagnie Centrale d'éclairage par le Gaz) et la Société algérienne d'éclairage et de force (SAEF) au centre et à l'ouest, la Compagnie Du Bourbonnais à l'est ainsi que les usines Lévy à Constantine. Par décret du 16 août 1947, ces 16 compagnies concessionnaires sont transférées à EGA. Elles détenaient alors 90% des propriétés industrielles électriques et gazières du pays.

1962 -1969 Soutenir le développement économique et social de l'Algérie

La prodigieuse trajectoire de cette grande entreprise nationale reflète celle de la nation algérienne qui, depuis son accession à l'indépendance en 1962, a su mobiliser ses efforts pour réorganiser son économie et répondre aux nombreux besoins sociaux d'une population à forte croissance.

1969 Création de Sonelgaz

C'est l'ordonnance N°69-59 du 28 juillet 1969 qui dissout l'établissement public d'Electricité et Gaz d'Algérie (EGA), issu des lois françaises de nationalisation de 1947, et promulgue les statuts de la Société Nationale de l'Electricité et du Gaz (Sonelgaz).

En 1969 Sonelgaz était déjà une entreprise de taille importante dont le personnel est de quelque 6000 agents. Elle desservait 700 000 clients.

Dès sa mise en place, l'entreprise a effectué, outre la vente d'énergie, l'installation et l'entretien d'appareils domestiques fonctionnant à l'électricité ou au gaz.

Elle s'est attachée à promouvoir l'utilisation du gaz naturel et de l'électricité dans les secteurs industriel, artisanal et domestique.

1977 Plan National d'Electrification

A partir de 1977, son action s'est concentrée sur le programme d'électrification totale du pays. Ainsi, elle a largement contribué à la modernisation de l'économie et à l'amélioration des conditions de vie des citoyens en Algérie.

1983 Première restructuration : naissance des filiales travaux

Sonelgaz s'est restructurée une première fois et a donné naissance à cinq (05) entreprises travaux spécialisées ainsi qu'une entreprise de fabrication :

KAHRIF pour l'électrification rurale;

KAHRAKIB pour les infrastructures et installations électriques.

KANAGHAZ pour la réalisation des réseaux gaz.

INERGA pour le Génie Civil.

ETTERKIB pour le montage industriel.

AMC pour la fabrication des compteurs et appareils de mesure et de contrôle.

C'est grâce à ces sociétés que Sonelgaz dispose actuellement d'infrastructures électriques et gazières répondant aux besoins du développement économique et social du pays.

1991 Un nouveau statut pour Sonelgaz

Sonelgaz devient Etablissement Public à caractère Industriel et Commercial (EPIC) en 1991.

Le décret exécutif N° 95-280 du 17 septembre 1995 confirme la nature de Sonelgaz en tant qu' Etablissement Public à caractère Industriel et Commercial placé sous tutelle du Ministre chargé de l'énergie et des mines et doté de la personnalité morale tout en jouissant de l'autonomie financière.

2002 La transformation en SPA

Suite à la promulgation de la loi N°02/01 du 5 février 2002 relative à l'électricité et la distribution du gaz par canalisations, Sonelgaz devient Société Algérienne de l'Electricité et du Gaz, une Société par Actions (SPA).

Ce statut lui donne la possibilité d'élargir ses activités à d'autres domaines relevant du secteur de l'énergie et aussi d'intervenir hors des frontières de l'Algérie.

En tant que SPA, elle doit détenir un portefeuille d'actions et autres valeurs mobilières et a la possibilité de prendre des participations dans d'autres sociétés.

Cela annonce l'évolution de 2004 où; Sonelgaz devient un Groupe Industriel.

2004 - 2006 Le Groupe Sonelgaz: l'expansion

En 2004, Sonelgaz devient une holding de sociétés.

Une partie de ses entités en charge de ses métiers de base sont érigées en filiales assurant ces activités :

Société Algérienne de Production de l'Electricité (SPE).

Société Algérienne de Gestion du Réseau de Transport de l'Electricité (GRTE).

Société Algérienne de Gestion du Réseau de Transport du Gaz (GRTG).

En 2006, cinq (05) autres sociétés sont créées. Il s'agit de :

Opérateur du Système Electrique (OS), chargé de la conduite du système Production / Transport de l'électricité.

Société Algérienne de Distribution de l'Electricité et du Gaz d'Alger (SDA).

Société Algérienne de Distribution de l'Electricité et du Gaz du Centre (SDC).

Société Algérienne de Distribution de l'Electricité et du Gaz de l'Est (SDE).

Société Algérienne de Distribution de l'Electricité et du Gaz de l'Ouest (SDO).

Durant cette même année, les cinq (05) entreprises travaux ont réintégré le Groupe.

Au-delà de cette évolution, assurer le service public reste la mission essentielle de Sonelgaz et constitue le fondement de sa culture d'entreprise.

Présentation du holding Sonelgaz

Les nouveaux statuts de la holding Sonelgaz consacrent le principe du groupe industriel constitué de la sonelgaz/SPA et de ses filiales. Les activités opérationnelles étant dévolues à ses sociétés, la holding Sonelgaz assure, désormais, le pilotage du Groupe, à travers l'exercice des missions de politique et stratégie. A ce titre, elle élabore et met en oeuvre la stratégie de développement du Groupe dans son ensemble ainsi que la politique financière et Ressources Humaines. Elle a également pour objet la gestion du portefeuille, veille à l'application de la réglementation et assure ses missions liées à l'audit interne et l'inspection.

Pour assurer donc ses nouvelles missions, Sonelgaz s'est dotée d'une nouvelle macrostructure et d'une nouvelle organisation, à savoir :

- **Le pôle des Industries Energétiques, par abréviation (PIE)**, en charge du suivi des sociétés SPE, SKTM, GRTE, GRTG, OS, CEEG, SDC, , SKS, SKT, SKB, SKD, AOMc ainsi que les sociétés en participation, AEC, TMBT, SKH et NEAL.
- **Le pôle des Activités Industrielles, Travaux et Services (PITS)**, chargé du suivi des sociétés KAHRAKIB, KAHRIF, KANAGHAZ, INERGA, ETTERKIB, SOPIEG, TRANSMEX, SAT INFO, SMT, FOSC, MPV, HMP, IFEG, ELIT, CREDEG , AMC, ROUIBA ECLAIRAGE, MEI, CASEG, GEAT, HYENCO et les sociétés en participations, ALGESCO, BAOSEM, COMINTAL
- **La Direction de sûreté Interne**, chargée du suivi des sociétés SWAT, SAR, SAT, SAH

Par ailleurs, la **Direction des Ressources Humaines**, se transforme en **Direction Exécutive du Capital Humain et du Développement de l'Organisation**, par abréviation **DCH**, et prendra sous sa coupe les activités de développement des Activités.

La DCH aura pour mission générale :

- Définir et piloter les politiques RH, ainsi que l'animation de la filière RH et les études d'organisation des sociétés du Groupe Sonelgaz.
- Déterminer et déployer les politiques RH et d'organisation de manière conjuguée pour l'ensemble des activités et des sociétés du groupe, et cela en tout ce qui concerne,
- Le management des talents
- Le dialogue social sur les orientations stratégiques
- Le développement des ressources humaines et la formation, les systèmes d'évaluation, et de rémunération.
- L'accompagnement des transformations, des organisations et des conditions de travail.
- Le pilotage de la mise en oeuvre des outils et des processus RH communs ainsi que ceux de l'organisation sur tout le périmètre des sociétés du Groupe .

Présentation du groupe

SONELGAZ vit, depuis quelques années, une phase particulièrement importante de son histoire. Désormais, la restructuration de Sonelgaz, suite à l'avènement de la loi N°01.02 du 05 février 2002 s'est achevée avec la création de l'ensemble des filiales.

La nouvelle organisation validée **en février 2017**, a érigé Sonelgaz en Groupe industriel composé de 16 filiales . Ainsi, ses filiales métiers de base assurent la production, le transport et la distribution de l'électricité ainsi que le transport et la distribution du gaz par canalisations.

On compte:

1. La Société de Production de l'Electricité (SPE),
2. Sharikat Kahraba wa takat moutadjadida (SKTM)
3. La Société de l'Engineering de l'électricité et du Gaz (CEEG)
4. La Société de Gestion du Réseau de Transport de l'Electricité (GRTE),
5. La Société de Gestion du Réseau de Transport Gaz (GRTG),
6. L'Opérateur Système électrique (OS), chargée de la conduite du système Production / Transport de l'électricité,
7. La Société de Distribution de l'électricité et du gaz (SDC)

Les sociétés travaux du Groupe Sonelgaz, **Kahrif, Kahrakib, Etterkib, Inerga et Kanaghaz**, sont spécialisées dans le domaine de la réalisation des infrastructures énergétiques (engineering, montage industriel, réalisation de réseaux...) et c'est grâce à ces sociétés que l'Algérie dispose aujourd'hui d'infrastructures électriques et gazières répondant aux besoins du développement économique et social du pays.

Par ailleurs, les filiales métiers périphériques sont en charge d'activités annexes, telles que la maintenance d'équipements énergétiques, la distribution de matériel électrique et gazier, le transport et la manutention exceptionnels, ... etc.

De plus, Sonelgaz détient également des participations dans des sociétés, dont le métier est en rapport avec le domaine de l'électricité et du gaz.

Grâce à sa ressource humaine formée et qualifiée, le Groupe occupe une position privilégiée dans l'économie du pays en tant que responsable de l'approvisionnement de plus de six millions de ménages en électricité et de trois millions en gaz naturel, soit une couverture géographique de plus de **99%** en taux d'électrification et **59%** pour la pénétration gaz.

الملحق رقم (02): مهام قسم المحاسبة والمالية الخاص بمديرة توزيع الكهرباء والغاز قائمة

REPARTITION DES TACHES DES AGENTS DE LA DFC

Dans le cadre du démarrage de l'activité finances et comptabilité au niveau de la Direction Régionale, et en attendant d'autres dispositions, nous communiquons ci-après, les grandes axes de la répartition des tâches par agent.

1) SERVICE EXPLOITATION COMPTABLES :

Le Chef de service Exploitation Comptable :

- * Suivi, Contrôle, Supervision, coordination, Réalisation, remplacement, ...

Comptable n° 01 :

- * Traitement des factures fournisseurs / ETP (externe et filiales)
- * Traitement des factures d'énergie
- * Suivi et rapprochement des RG et Avances
- * Suivi des contrats
- * Suivi du registre des factures
- * Suivi du registre des réclamations fournisseurs / ETP
- * Rapprochement et régularisation des comptes Fournisseurs
- * ...

Comptable n° 02 :

- * Comptabilisation des Caisses Copics + X18
- * Comptabilisation des Opérations de trésorerie (notes de remboursements, EAA, ...)
- * Comptabilisation facturation Carburant
- * Intégration des groupes et suivi calendrier des caisses
- * Suivi et régularisation des comptes 46962, 4695, 57985, 579884, 579885, ...
- * Rapprochement et régularisation des comptes 2481, 2482, 2483 et 2484
- * Comptabilisation des comptes stocks HN
- * Traitement de la P40 + R50
- * Registre Statistiques
- * ...

Comptable n° 03 :

- * Suivi et mise à jour du fichier auxiliaire
- * Suivi des AP (clôture et transfert)
- * Exploitation des états mécano des dépenses et participation
- * Suivi des dépenses et participation
- * Calcul des amortissements Fichier auxiliaire
- * Traitement et suivi des 17xx et 89xx
- * Rapprochement et régularisation des 17xx et 89xx + compte 4692
- * Télétransmission des journées et traitement des rejets
- * Tenir le registre des pièces comptables
- * Tenir le registre des 17xx et 89xx
- * Rapprochement et régularisation des comptes Clientèle (créances, DCA, dettes, contentieux et travaux)
- * Rapprochement et régularisation des comptes de trésorerie
- * ...

N.B : en plus des tâches citées ci-dessus, les comptables et le chargé d'études, sont appelés à remplacer ou à renforcer réciproquement en cas de besoins, pour les tâches y afférentes.

Le chargé d'études Exploitation Comptable :

Comptabilité générale :

- Bilan + TCR
- Délai crédit client
- Tableaux de synthèses
- Fiscalité + rapprochements des comptes fiscalité
- Rapprochements et régularisation des comptes Personnels
- Suivi des livres légaux
- ...

Comptabilité analytique (Analyse de gestion) :

- Production TCR Analytique et général
- Rapprochement des comptes analytiques + compte 9796
- Régularisation des comptes de charges et produits
- Exploitation et traitement des états analytique
- Assurer la corrélation entre la comptabilité analytique et générale
- Répartition des charges
- ...
- ...

N.B : en plus des tâches citées ci-dessus, le chargé d'études et les comptables, sont appelés à remplacer ou à renforcer réciproquement en cas de besoins, pour les tâches y afférentes.

2) SERVICE FINANCES :

Le Chef de Service Finances :

- Suivi, Contrôle, Supervision, coordination, Réalisation, remplacement, ...

Le chargé d'études :

- Rapprochement et régularisation des comptes financiers BNA et CCP (Encaissement et Paiement)
- Elaboration tableau de bord, budget, bilan et prévision de trésorerie
- Suivi et application du logiciel CTM
- ...

Le Comptable n° 01 :

- Suivi des opérations de trésorerie (Règlements des factures, mouvements de fonds....)
- Pré comptabilisation BNA et CCP
- Suivi des accreditifs
- Préparation des éléments du bilan et tableau de bord trésorerie
- Suivi des chèques (Régularisation, Impayés, Remis à l'encaissement,...)
- Remise et retrait du courrier de la BNA/CCP et vers la BNA/CCP
- Classement des documents
- ...

N.B : en plus des tâches citées ci-dessus, le chargé d'études et le comptable, sont appelés à remplacer ou à renforcer réciproquement en cas de besoins, pour les tâches y afférentes

3) SERVICE BUDGET ET CONTROLE DE GESTION :

Le Chef de Service Finances :

- Suivi, Contrôle, Supervision, coordination, Réalisation, remplacement, ...

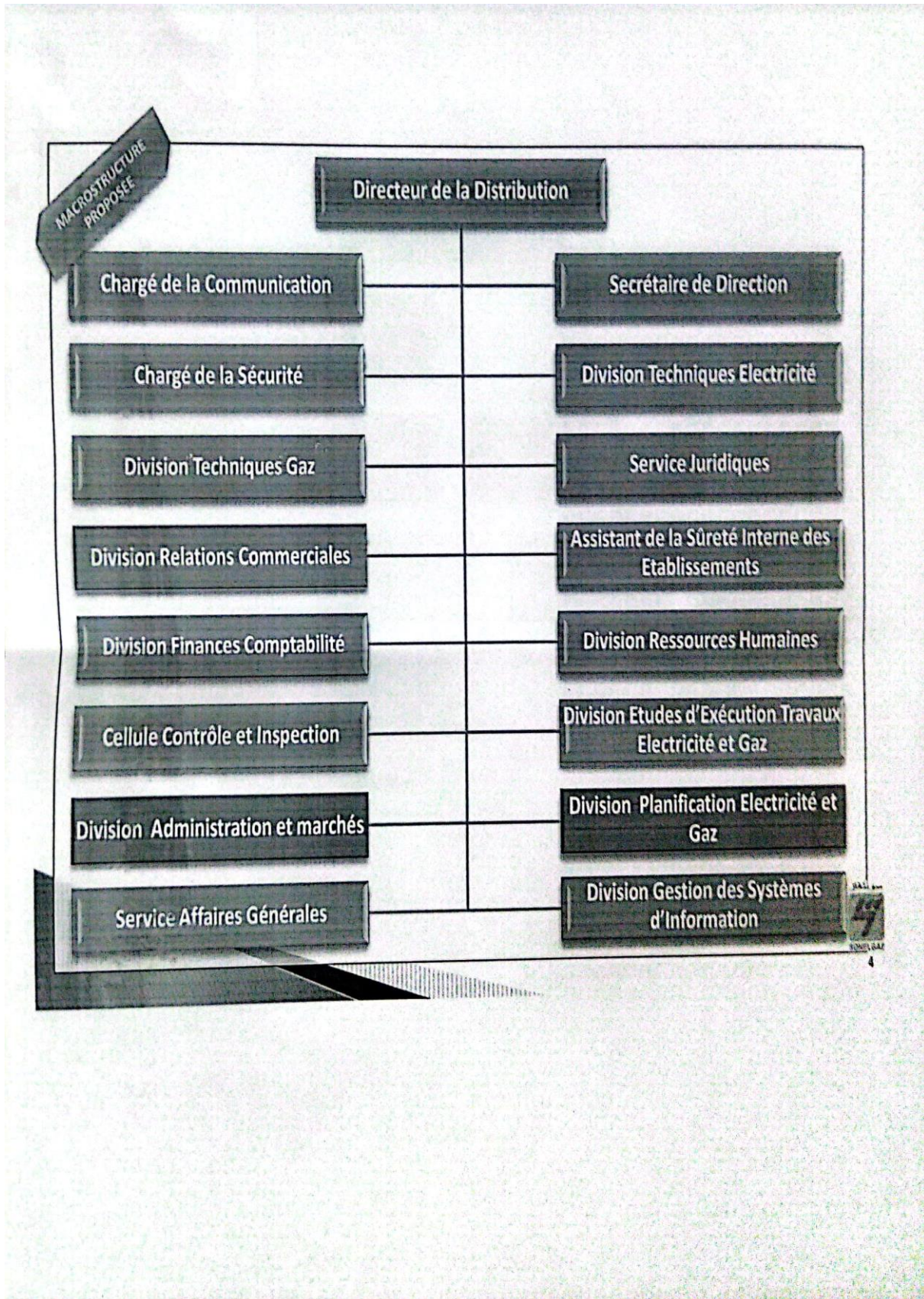
Le chargé d'études :

En attendant des précisions sur cette nouvelle activité, le chef de service Budget et le chargé d'études doivent assurer les mêmes tâches que l'ex assistant de gestion.

En conclusion, le principe de polyvalence des agents de la DFC est à retenir, pour permettre de remplacer ou de renforcer en cas de besoins inter service.

4) Service Inspection et contrôle :

الملحق رقم (03): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز قالمة



الملحق رقم (04): القوائم المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز قالة 2018-2019

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE 2019
CENTRE DD GUELMA	DATE 04/05/2021 11.56.43
BILAN ACTIF	Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		7 553 039,16	5 101 672,30	2 451 366,86	1 996 724,90
Immobilisations corporelles					
Terrains		27 057 301,03		27 057 301,03	27 057 301,03
Agencements et aménagements de terrains		47 593 327,35	30 987 380,00	16 605 947,35	17 750 517,78
Constructions (Batiments et ouvrages)		503 497 023,63	125 825 312,31	377 671 711,32	388 088 305,57
Installations techniques, matériel et outillage		16 491 035 250,24	7 875 563 935,86	8 615 471 314,38	8 555 974 405,63
Autres immobilisations corporelles		1 561 319 325,69	689 692 856,17	871 626 469,52	785 697 850,84
Immobilisations en cours		1 113 418 618,00		1 113 418 618,00	485 957 987,16
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 126 700,00		1 126 700,00	1 126 700,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 752 600 585,10	8 727 171 156,64	11 025 429 428,46	10 263 649 792,91
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 666 325,69		1 666 325,69	3 150 260,88
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 964 796 333,70	187 126 213,69	2 777 670 120,01	1 665 152 943,72
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		26 036 889,84	9 240 378,83	16 796 511,01	14 923 002,79
Impôts		91 153 539,11		91 153 539,11	42 570 777,66
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		124 687 361,80		124 687 361,80	50 991 574,19
TOTAL ACTIF COURANT		3 208 340 450,14	196 366 592,52	3 011 973 857,62	1 776 788 559,24
TOTAL GENERAL ACTIF		22 960 941 035,24	8 923 537 749,16	14 037 403 286,08	12 040 438 352,15

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD GUELMA

DATE 04/05/2021 11.55.23

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		284 703 025,81	284 703 025,81
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		17 323 271,04	0,00
compte de liaison**		7 274 027 823,00	7 094 057 583,45
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 576 054 119,85	7 378 760 609,26
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		54 162 723,45	44 648 402,62
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 707 677 311,05	2 481 567 341,55
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 761 840 034,50	2 526 215 744,17
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		671 125 556,51	362 667 041,35
Impôts		49 385 406,34	38 470 137,10
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 978 998 168,88	1 734 324 820,27
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 699 509 131,73	2 135 461 998,72
TOTAL GENERAL PASSIF		14 037 403 286,08	12 040 438 352,15

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD GUELMA

EXERCICE 2019
DATE 02/04/2023 11.27.31

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		3 482 661 629,55	3 135 365 927,63
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 482 661 629,55	3 135 365 927,63
Achats consommés		- 40 113 695,11	- 24 044 818,66
Services extérieures et autres consommations		- 261 349 315,91	- 260 670 311,48
II - Consommation de l'exercice		- 2 502 014 204,30	- 2 647 349 269,87
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		980 647 425,25	488 016 657,76
Charges de personnel		- 740 934 095,06	- 547 155 072,63
Impôts, taxes et versements assimilés		- 62 137 825,72	- 55 311 468,05
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		177 575 504,47	- 114 449 882,92
Autres produits opérationnels		129 059 848,19	144 305 931,17
Autres charges opérationnelles		- 10 429 639,59	- 444 442,15
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 561 350 002,80	- 662 961 153,21
Reprise sur pertes de valeur et provisions		48 629 063,04	65 104 760,70
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 223 247 943,14	- 573 512 455,39
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 223 247 943,14	- 573 512 455,39
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 660 551 182,79	3 344 948 472,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 3 883 799 125,93	- 3 918 460 927,39
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 223 247 943,14	- 573 512 455,39
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 223 247 943,14	- 573 512 455,39

الملحق رقم (05): القوائم المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز قالة 2020-2021

SOCIETE SONELGAZ-Distribution	EXERCICE 2021
CENTRE DD GUELMA	DATE 10/05/2023 13.55.49
BILAN ACTIF	
	Définitif

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		7 553 039,16	7 553 039,16	0,00	799 920,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		27 057 301,03		27 057 301,03	27 057 301,03
Agencements et aménagements de terrains		47 593 327,35	33 276 520,87	14 316 806,48	15 461 376,91
Constructions (Batiments et ouvrages)		496 822 896,40	145 341 091,73	351 481 804,67	369 397 446,07
Installations techniques, matériel et outillage		17 831 752 063,29	8 915 606 570,85	8 916 145 492,44	8 985 069 846,87
Autres immobilisations corporelles		1 703 214 375,35	824 209 756,44	879 004 618,91	893 893 190,90
Immobilisations en cours		2 612 175 489,81		2 612 175 489,81	1 762 185 237,12
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		35 000,00		35 000,00	1 126 700,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		22 726 203 492,39	9 925 986 979,05	12 800 216 513,34	12 054 991 018,90
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		403 718,95		403 718,95	1 936 044,49
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 486 499 249,96	583 709 524,72	2 902 789 725,24	3 653 689 515,86
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00	1 378 391,30	- 1 378 391,30	0,00
Autres débiteurs		37 576 721,12	4 698 784,73	32 877 936,39	256 457 074,41
Impôts		51 447 974,23		51 447 974,23	52 522 830,96
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		65 979 653,35	111 402,11	65 868 251,24	159 371 124,30
TOTAL ACTIF COURANT		3 641 907 317,61	589 898 102,86	3 052 009 214,75	4 123 976 590,02
TOTAL GENERAL ACTIF		26 368 110 810,00	10 515 885 081,91	15 852 225 728,09	16 178 967 608,92

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD GUELMA

DATE 10/05/2023 13.55.50

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		284 703 025,81	284 703 025,81
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		17 323 271,04	17 323 271,04
compte de liaison**		7 226 440 779,12	8 529 733 504,52
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 528 467 075,97	8 831 759 801,37
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		70 921 922,41	64 139 807,32
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 929 721 421,85	3 215 090 377,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 000 643 344,26	3 279 230 184,95
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		582 958 592,94	456 463 632,08
Impôts		127 486 259,10	68 733 100,06
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 612 670 455,82	3 459 305 506,13
Trésorerie passif		0,00	83 475 384,33
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 323 115 307,86	4 067 977 622,60
TOTAL GENERAL PASSIF		15 852 225 728,09	16 178 967 608,92

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD GUELMA

DATE 10/05/2023 13.56.07

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		3 521 827 221,97	3 349 367 823,75
Production immobilisée		49 819 375,26	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 571 646 597,23	3 349 367 823,75
Achats consommés		- 77 283 739,87	- 29 356 122,99
Services extérieures et autres consommations		- 290 554 100,93	- 260 345 024,20
II - Consommation de l'exercice		- 3 149 723 252,31	- 2 754 071 981,34
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		421 923 344,92	595 295 842,41
Charges de personnel		- 1 001 852 541,31	- 776 572 138,58
Impôts, taxes et versements assimilés		- 69 662 118,50	- 66 826 381,54
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 649 591 314,89	- 248 102 677,71
Autres produits opérationnels		146 938 610,93	135 425 164,50
Autres charges opérationnelles		- 18 316 581,27	- 9 012 557,87
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 937 973 485,63	- 932 925 978,52
Reprise sur pertes de valeur et provisions		59 160 305,60	145 283 407,60
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 408 254 157,14	- 915 729 444,21
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 408 254 157,14	- 915 729 444,21
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 617 231 159,97	3 630 226 763,85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 025 485 317,11	- 4 545 956 208,06
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 408 254 157,14	- 915 729 444,21
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 408 254 157,14	- 915 729 444,21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT
 SUPERIEUR ET DE LA
 RECHERCHE SCIENTIFIQUE
 UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET
 COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

قسم علوم التسيير

Ref : D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

الرقم: 2023/04/126

Guelma le :

قالمة في : 2023/04/126

إلى السيد:
 تزيين قالمة

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربص

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب (ة):
 السيد:
 السيد:

الطالب (ة):
 السيد:
 السيد:

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى) / (ثانية) ماستر فرع: (علوم التسيير) (عظم مائة)

تخصص:
 في حاجة لأجراء زيارة ميدانية أو تربص بمؤسستكم

موضوع الزيارة:
 في نسختهم للأداء

.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم من أفاضل التقدير والاحترام

رئيس القسم

مساعد رئيس قسم علوم التسيير
 سكرتير القسم والتسيير والتدريب
 إمامة: يوسف محمد

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

أ. رجال

تأشيرة المؤسسة المستقبلية

مدير التسيير
 عبد الرحمان مجاهد



الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور مؤشرات خلق القيمة الداخلية في قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وذلك بدراسة حالة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز ولاية قالة، لتحقيق ذلك تمت دراسة وتحليل كل من مؤشرات التوازن المالي (FR , BFR ,TN)، النسب المالية، أثر الرافعة المالية، مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حساب النتائج.

وخلصنا في النهاية إلى انه عادة ما تؤثر الرافعة المالية سلبا على مؤسسة سونلغاز قالة وبالتالي يخفض من مردوديتها، في حين أثبتت النتيجة الموجبة لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ان المؤسسة محل الدراسة لها قدرة على خلق قيمة لأطرافها الداخلية وما يثبت صحة ذلك هو السياسة المتبعة من طرف المؤسسة والمتمثلة في منحة الأداء وبعض المنح الأخرى الموزعة نهاية السنة.

الكلمات المفتاحية: خلق القيمة، الأداء المالي، المؤشرات التقليدية، المؤشرات الحديثة، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of internal value creation indicators in measuring and evaluating financial performance in the economic enterprise by studying a case of the Directorate of Electricity and Gas Distribution in Guelma.

To this end, each of the financial balance indicators was studied and analysed. (FR, BFR, TN), fiscal ratios, leverage effect, (EVA) based on the financial statements of the accounting budget and the results calculation table.

Finally, we concluded that leverage usually adversely affects Sonelgas Qalma and thus reduces its feasibility, while the positive result of the EVI has demonstrated that the institution under consideration has the potential to create value for its internal parties. This is the Foundation's policy of performance grant and some other year-end grants.

Key words : value creation, financial performance, traditional indicators, modern indicators, financial productivity, economic productivity.